سواسية

العدد ٦٠

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
www.cihrs.org

هيئة علمية مستقلة

العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السادس شقة ٢٩ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٦٠٦٥
فاكس ٧٩٢١٩١٣

رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد
سماح قناوي
سيد اسماعيل ضيف الله
محي الدين سعيد
معتز الفجيري

الجمع الالكتروني
هشام السيد

غلاف
أيمن حسين

المدير التنفيذي
مجدي النعيم

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

في هذا العدد

ثلاثة آلاف رهينة في سيناء ٣
عاد مسلسل العقاب الجماعي واحتجاز الرهائن بأقبح صوره في أرض سيناء، حيث تعرض الآلاف للاحتجاز وطال التعذيب أعداداً واسعة منهم في اطار إجراءات ملاحقة أحد الهاربين المشتبه في تورطهم في تفجيرات طابا.

لماذا رفضت منظمات حقوق الإنسان دعوة المجلس القومي لحقوق الإنسان؟ ٤
اعتذر عدد واسع من منظمات حقوق الإنسان عن تلبية دعوة المجلس القومي لحقوق الإنسان لها للمشاركة في اجتماع تشاوري لبحث سبل التعاون المشترك فيما بينهما، الأسباب الموضوعية وراء الرفض حملتها الرسالة الموجهة للدكتور بطرس غالي رئيس المجلس.

المغرب يسعى للتصالح مع ماضيه ٥
الأنظار باتت تتجه للمغرب الذي يشعد أول تجربة في المنطقة العربية لتحقيق العدالة الانتقالية ومعالجة تركة الانتهاكات والخروقات الجسيمة التي شهدتها البلاد فيما عرف بسنوات الرصاص.

حوار الحكومة مع المعارضة السودانية.. إلى أين؟ ٨
حول المستقبل السياسي للسودان ومسارات التفاوض بين الحكومة والمعارضة السودانية، دارت مداولات الحلقة النقاشية التي نظمها مركز القاهرة واستضاف خلالها عددا من أعضاء الهيئة القيادية للتجمع الوطني الديمقراطي المعارض.

نحو شراكة متكافئة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان
بمبادرة من مركز القاهرة وبالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، شهدت العاصمة المغربية مداولات المنتدى المدني الموازي لمنتدى الدول الدول الثماني من أجل المستقبل، والذي استهدف تفعيل دور المجتمع المدني في التأثير على مبادرات الإصلاح الدولية في المنطقة وفتح قنوات للحوار مع الحكومات العربية حول قضايا الإصلاح الدولية في المنطقة وفتح قنوات للحوار مع الحكومات العربية حول قضايا الإصلاح. مداولات ونتائج هذا الاجتماع عبر عنها إعلان الرباط الصادر عن المشاركين وتضمن مطالب الإصلاح وملاحظات المجتمع المدني على مبادرة قمة الثماني والمنتدى من أجل المستقبل ١٠

حصاد عام ٢٠٠٤ .. العالم العربي يتحدث عن الإصلاح ويقاومه! ١٢
رغم كثرة المبادرات الحكومية والوثائق الإقليمية العربية حول الإصلاح، فمن الواضح على أرض الواقع أن الحكومات لا تستطيع أن تحول هذه المبادرات إلى واقع ملموس أو على الأرجح لا ترغب في ذلك وتقاومه، ذلك ما يكشف عنه حصاد عام من الحديث عن الإصلاح

هل يجرؤ جورج بوش على وقف جرائم التعذيب؟! ١٤
أكدت منظمة العفو الدولية قبل إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية على أنه يتعين على الرئيس القادم الالتزام بالعمل على منع أي شكل من أشكال التعذيب ضد المعتقلين الذين تعتقلهم الولايات المتحدة مشيرة إلى أنه من المؤسف أن الرد على تفجيرات سبتمبر قبل ثلاث سنوات قد اقترن بفظائع هائلة للتعذيب والقسوة والإذلال.

هل الديمقراطية هي الحل الفلسطيني؟ ١٦
شكلت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية اختباراً صعباً للفصائل الفلسطينية ومدى قدرتها على معالجة أمورها بطريقة ديمقراطية تتفادى العنف والاحتكام للسلاح، فهل تكون محطة الإنتخابات كاشفة لآفاق التطور والإصلاح داخل مؤسسات السلطة ومن أجل التوافق على برنامج وطني يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني؟.

الطريق مغلق أمام الإصلاح من الداخل.. فهل الخارج يريد إصلاحا حقا؟

عصام الدين محمد حسن

لم يتحدث النظام العربي عن الإصلاح مثلما تحدث خلال عام ٢٠٠٤ . وكان حديث الإصلاح مادة لمؤتمرات كبرى رعتها الحكومات العربية أو بعض مؤسساتها الرسمية في أكثر من بلد يأتي في مقدمتها مصر واليمن وقطر، وحتى المملكة العربية السعودية. ولم يخل حديث رسمي لحاكم عربي من إشارات ليس فقط لتأكيد العزم على الإصلاح، بل إنه جار على أرض الواقع وربما منذ زمن، حتى وإن لم يستشعره أحد. وخرجت علينا القمة العربية -التي انعقدت بعد معاناة هائلة- بجرعات مكثفة من كبسولات ورقية حول التطوير والتحديث والإصلاح عبرت عنها وثائق وقرارات عدة ستبقى في ذاكرة التاريخ عنوانا على تلاعب أطراف النظام العربي بتطلعات الشعوب وتضحيات قواها الحية من أجل الديمقراطية ومن أجل إخراج عالمنا العربي من حالة التردي المزمن عبر عدة عقود.

علاوة على ذلك فقد بدا النظام العربي أكثر حكمة في تعامله مع الضغوط والمبادرات الخارجية للإصلاح، فيما عرف بمبادرة الشرق الأوسط الكبير التي ترعاها الإدارة الأمريكية وقد ضمت واستوعبت خلالها الدول الثماني الصناعية الكبرى. وبدت الحكومات العربية أكثر حكمة في مجاراة هذه الضغوط وقبول المشاركة فيما يسمى بـ "المنتدى من أجل المستقبل"، الذي تأسس بمبادرة من قمة دول الثمانية كلقاء دوري على مستوى وزاري لتنسيق الحوار بين الدول الثماني ودول الشرق الأوسط الموسع ـــ التي تضم إلى جانب الدول العربية: باكستان وأفغانستان وتركيا- حول الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي.

وبموجب ذلك فقد شارك ممثلو الحكومات العربية وجامعتهم العربية في مداولات أول اجتماع رسمي عبر هذا المنتدى بالعاصمة المغربية يومي ١٠، ١١ ديسمبر ٢٠٠٤.

كان هذا العام إذن حافلا بالجعجعة الرسمية حول الإصلاح، لكنها جعجعة بلا طحن. أما الطحن كل الطحن فقد كان على أدمغة الإصلاحيين والداعين إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشتغلين بالرأي وأصحاب الأقلام الصحفية وأجساد المواطنين، عبر محاكمات جائرة في سوريا والبحرين والمملكة السعودية واليمن، واحتجاز مستمر داخل السجون في مصر وتونس وليبيا، ونكوص جزئي عن الإصلاح الواعد في المغرب باسم الحملة على الإرهاب، وتواصل ممارسات وجرائم التعذيب التي ربما لا يخلو منها بلد عربي واحد.

كانت الحكومات العربية تدرك أنها قادرة على لجم دعاوى ومبادرات الإصلاح من الداخل بالقوة إذا لزم الأمر، وبفعل الضعف المزمن وحالة التشظي التي تعيشها القوى والتيارات السياسية الحزبية، ومؤسسات المجتمع المدني عموما في العالم العربي.

وفي الوقت نفسه كانت الحكومات العربية ولا تزال تراهن على قدرتها على امتصاص وتليين ضغوط ومبادرات الخارج، ولو عبر تقديم التنازلات في أية مجالات أخرى، باستثناء الإصلاح، فخبرات التعامل مع ضغوط الإصلاح والسلوك الأمريكي على وجه الخصوص تكشف الاستعداد الدائم للإدارة الأمريكية للتخلي عن أن أية دعاوى إصلاحية في إطار ما يمكن أن تحققه من مكاسب أخرى بفعل هذه الضغوط.

وقد راهنت الحكومات على أن ارتباط مشروعات الإصلاح باسم الإدارة الأمريكية كفيل وحده باستنزاف طاقات عربية مؤهلة للانخراط في العمل من أجل الإصلاح في جدل لا ينتهي حول المقابلة بين الإصلاح :ن الداخل والخارج.

وراهنت الحكومات كذلك على أن الجرائم الأمريكية في العراق وباسم الحرب على الإرهاب علاوة على التواطؤ التاريخي للإدارة الأمريكية على حقوق الشعب الفلسطيني وانحيازها المطلق لنظام الأبارتهيد الإسرائيلي، يمكن توظيفه في إذكاء مزيد من الهواجس على دعاوى الإصلاح الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان والتشكيك في مشروعية مطالب دعاة الإصلاح في العالم العربي والسعي لتشويه نضالاتهم وربطها بالضغوط الخارجية باسم الإصلاح.

وربما وذلك هو الأهم، رهان الحكومات العربية على أن الضغوط الخارجية باسم الإصلاح ليست سوى ضغوط مؤقتة، ويمكن تفادي قدر من هذه الضغوط عبر المواقف الداعمة لإطلاق يد الولايات المتحدة في العراق، وغض الطرف عن جرائمها في هذا البلد، ومسايرة السياسات الأمريكية/الإسرائيلية تجاه تسوية الصراع العربي/الإسرائيلي والتأثير على صانعي القرار الفلسطيني والفصائل الفلسطينية عموما للتعامل بواقعية أكبر تجاه الاستحقاقات المطلوبة لمثل هذه التسوية، أو من خلال تقديم المزيد من التنازلات في مجالات الاستثمار والشراكة.. الخ.

وإذا كان منتدى المستقبل الذي رعته الدول الثماني الكبار قد انطوى بدوره على بادرة لم يشهدها من قبل عالمنا العربي بإتاحة الفرصة لممثلين عن المجتمع المدني للحضور والتحدث باسم عدد من المنظمات غير الحكومية على مسمع من ممثلي الحكومات العربية وتقديم رؤية هذه المنظمات لسبل دفع عملية الإصلاح في العالم العربي، فإن هذا المنتدى ونتائجه الهزلية قدم في حد ذاته مؤشرا على أن أطراف النظام العربي قد كسبوا الرهان، وأن الراعي الأمريكي

للإصلاح الديمقراطي، بات أكثر تفهما للجهود الجبارة التي تبذلها الحكومات العربية من أجل مقاومة الإصلاح!!.

ولم يكن غريبا في هذا السياق أن يخرج وزير الخارجية الأمريكي في ختام أعمال المنتدى مرددا ذات الخطاب الحكوماتي العربي ومؤكدا أن الإصلاح جار على الأرض وأنه ينبغي أن يتم من الداخل، وخرج علينا البيان الختامي للمنتدى مؤكدا على عزم المشاركين على مواصلة الإصلاح استنادا إلى مقررات القمة العربية!!.

علاوة على إشارات سريعة تؤكد على ربط الإصلاح بمسارات التقدم في إيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية. أما دون ذلك فقد خصص البيان الختامي نحو ٧٥٪ من فقراته للحديث عن تشجيع الحوار بشأن مشكلات محو الأمية، وإنشاء مراكز للامتياز المقاولاتي، ونوعية الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لإنعاش الاستثمار وقطاع المقاولات وتشجيع إقامة مناطق للتبادل الحر بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط وتأكيدات على دعم جهود بلدان المنطقة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

لقد حاول بعض المثقفين والنشطاء السياسيين في العالم العربي حفز حكوماتهم على أن تأخذ بزمام المبادرة في مجال الإصلاح السياسي والديمقراطي عملا بالمقولة العربية المأثورة "بيدي لا بيد عمرو"، لكن الواضح أن الحكومات العربية قد خبرت جيدا ما الذي تريده الإدارة الأمريكية.

ولم يكن غريبا في هذا السياق أن يسدل الستار على عام الإصلاح باتفاقات الكويز للمناطق الحرة المشتركة بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة من جهة، وبضغوط أمريكية -ومصرية أيضا- من جهة أخرى لمنع إصدار التقرير الثالث للتنمية الإنسانية في العالم العربي، وهى التي سبق أن وظفت ببراعة التقريرين الأول والثاني للتدشين والترويج لمبادرة الشراكة من أجل الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير والإيحاء بأن دعوتها للإصلاح تلتقي مع الاحتياجات الحقيقية للعالم العربي كما عبر عنها الخبراء العرب الذين أعدوا تقريري التنمية الإنسانية السابقين.

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان
هل أصبح النظام العربي عصيا على الإصلاح !؟

تشكل الاحتفالات العالمية السنوية بصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر قبل ٥٦ عاما، مناسبة مهمة تسعى من خلالها الحكومات للتأكيد على التزامها باحترام تلك الحقوق، وتحاول العديد من هذه الحكومات اغتنام هذه المناسبة لتحسين سجلها لحقوق الإنسان، سواء بالإقدام على إصلاحات تشريعية لتعزيز حقوق الإنسان في بلادها أو تبني خطوات وتدابير عملية أو الإعلان عن خطط للعمل مقرونة بتوقيتات زمنية محددة تعكس لدى الرأي العام والمجتمع الدولي حرص هذه الحكومات على إحراز تقدم ملموس من عام إلى آخر في احترام الحقوق الإنسانية لمواطنيها.

وفي هذه المناسبة أكد بيان مشترك وقعه كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، أن النظام العربي قد التقت إرادة أغلبية حكوماته -مجتمعة أو فرادى- على أن تكون رسالتهم للعالم ولمواطنيهم ولدعاة الإصلاح في هذه المناسبة هى رفض الاستجابة لأية مطالب أو ضغوطات أو مبادرات تأتي من الداخل أو الخارج ترمي إلى الإصلاح الشامل، وتحسين الوضعية المزرية للحريات العامة وحقوق الإنسان في هذه المنطقة، التي لم تهزها رياح الديمقراطية التي عرفها العالم، وبدلت نظما شمولية عاتية منذ الثمانينيات.

لقد وجدت هذه التوجهات الرسمية والرهانات الفعلية للنظام العربي ترجمتها على أرض الواقع خلال العام الذي كثر فيه الحديث عن الإصلاح في المزيد من تدهور أوضاع حقوق الإنسان حتى في البحرين التي كانت قد قطعت شوطا على طريق الإصلاح، ولكن ضاق صدرها أمام منتقديها، وأقدمت السلطات فيها على اعتقال ومحاكمة مدير مركز البحرين لحقوق الإنسان، وأصدرت أوامرها بإغلاق المركز، كما أقدمت على اعتقال عشرات من المتضامنين معه.

واستمرت التحرشات بالمدافعين عن حقوق الإنسان في أكثر من بلد، وعلى وجه الخصوص في سوريا وتونس ومصر. أما الخطاب الإصلاحي في المملكة السعودية فقد ترجم عمليا باعتقال دعاة الإصلاح، والبدء في إجراءات محاكمتهم. وفيما عزف الخطاب الرسمي للحكومة المصرية وحزبها على أوتار الإصلاح، فإن السلوك العملي للحزب والحكومة انتهى إلى رفض المناقشة من حيث المبدأ للإصلاح الدستوري وللمطالب الداعية لإجراءات الانتخابات الرئاسية المقبلة على أساس تعددي، فيما اتسع نطاق الاعتقالات التعسفية والجماعية وطالت عدة آلاف إضافية في أعقاب وقوع التفجيرات الإرهابية في طابا، وشهدت ممارسات التعذيب على نطاق واسع، وتفشيا خطيرا للاعتداءات الجنسية وهتك العرض للرجال والنساء على حد سواء، بصورة لا تختلف كثيرا عما تناقلته الفضائيات والتقارير الدولية بشأن التعذيب في سجن أبو غريب.

أما الجماهيرية الليبية التي شهدت تكثيفا للتصريحات والوعود البراقة بالإصلاح فقد ترجمته عمليا في نهاية العام بصدور أحكام نهائية بالسجن على ٨٣ من سجناء الرأي الذين كانوا قد ألقى القبض عليهم منذ ١٩٩٨ للاشتباه في مساندتهم للجماعة الإسلامية المعروفة هناك باسم الإخوان المسلمين. كما شملت الأحكام تأييد حكمين بالإعدام على اثنين من أساتذة الجامعات.

وفي تونس أصرت السلطات على المضي في مهزلة إجراء الانتخابات الرئاسية المطعون في دستوريتها دونما انتظار لما ينتهي إليه القضاء في شأن التعديلات التي تم إدخالها على الدستور، وأتاحت للرئيس التونسي فرص التجديد لأي عدد من المرات وحصنته من الملاحقة أو المساءلة القضائية حتى بعد خروجه من الحكم.

إن المنظمات الأربعة في ضوء هذه المؤشرات التي تكشف عن الهوة الواسعة التي تفصل العالم العربي عن التطلعات للديمقراطية والإصلاح التي ناضل وضحى من أجلها كثيرون من مختلف أنحاء العالم العربي، تؤكد أن تلبية هذه التطلعات ترتهن بالدرجة الأولى بالعمل على صياغة وحشد أوسع التحالفات بين التيارات السياسية المتطلعة للإصلاح ومؤسسات المجتمع المدني في إطار برنامج للعمل المشترك تحدده طبيعة الأولويات الحاكمة في مسار الإصلاح في هذا البلد أو ذاك.

أكثر من ثلاثة آلاف رهينة من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ والشباب في مقابل شخص هارب. ليس مشهدا من مشاهد أفلام الخيال العلمي الأمريكية ولا حتى أحد أحداث الاحتلال الأنجلو أمريكي للعراق أو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.. ذلك بالضبط ومن دون مبالغة ما حدث على أرض سيناء المصرية وبالتحديد في مدينتي العريش والشيخ زويد وخلال أيام عيد الفطر الماضي. وذلك أيضا ما رصدته ثلاث منظمات لحقوق الإنسان أثناء زيارتها للمدينتين في أعقاب تفجيرات وقعت بفندق طابا في بداية شهر أكتوبر الماضي.

ثلاثة آلاف رهينة مقابل شخص واحد !
اعتقالات العريش.. دليل جديد يفضح حكومة الطوارئ!

محي الدين سعيد

ذكرت بعثة منظمات الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب ومركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا التعذيب ومركز هشام مبارك للقانون أنها شهدت حالة حداد حقيقي في العريش والشيخ زويد أشبه بذلك الذي يصيب الوطن في الكوارث الكبرى ككارثة نكسة ١٩٦٧ ففي العيد لم يكن هناك أطفال في الشوارع ولا مصلون في المساجد ولا مترددون على محال تجارية.

أضاف تقرير البعثة أن هذا البلد -سيناء- الذي عاش سنوات الاحتلال وقدم من أبنائه الشهداء وفتح بيوته لرجال المقاومة المصرية وضباط الجيش المصري، فظل دائما خط الدفاع الأول عن الحدود المصرية حيث لا تفصله عن العدو الإسرائيلي سوى بضعة أسلاك شائكة. هذا البلد قررت الحكومة المصرية متمثلة في أجهزتها الأمنية تأديب أهله؛ حيث اقتحم رجال الأمن -المصريون- بيوت الأهالي وهم ملثمون كما لو كانوا لصوصا أو جنودا في جيش الاحتلال - حسب وصف التقرير- وألقوا القبض على الآلاف من رجال ونساء وأطفال وشيوخ المدينتين، ويقول التقرير إن هؤلاء المقبوض عليهم تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب من تعرية، لتعليق من الخلف لعدة ساعات متتالية إلى الصعق الكهربائي وهتك العرض وذلك بدعوى البحث عن متهم هارب في أحداث تفجيرات طابا والشيخ زويد.

أكد التقرير أن ما يحدث في العريش والشيخ زويد ليس الحدث الأول من نوعه، بل هو إضافة نوعية تضاف لسلسلة طويلة من انتهاك الدستور والقانون والاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر، مشيرا إلى أنه منذ التسعينيات والحكومة المصرية تمارس سياسة العقاب الجماعي وتوسيع دائرة الاشتباه والاعتقال العشوائي وسياسة احتجاز الرهائن وتعذيب المحتجزين في أقسام الشرطة وجهاز أمن الدولة، واتهم التقرير هذا الجهاز بأنه تفشت سلطاته وأصبح يتعامل باعتباره السلطة الإلهية المطلقة التي لا يجوز لأحد محاسبتها أو مساءلتها.

وذكر التقرير بأحداث إمبابة وديروط والكشح الأولى والثانية وغيرها من الأحداث التي راح ضحيتها العديد من أهالي جنوب مصر، وما أعقب توقيف التنظيمات الإسلامية المسلحة من قبض واعتقال وتعذيب عشوائي بلا داع ولا محاسب لما ينتهجه أمن الدولة من سياسات فاقت كل التصورات وخبرات الدول البوليسية العتيدة.

وأكد التقرير أن قانون الطوارئ استخدم -ولا يزال- كسيف مسلط على رقاب المواطنين المصريين ليل نهار ومثله قانون "مكافحة الإرهاب"، سيئ السمعة ولم تفن مزاعم الحكومة عن الإصلاح السياسي والديمقراطية عن الإفصاح عن الوجه القبيح لديمقراطية الأنياب والأظافر والصعق الكهربائي والتعرية والتعليق- حسب وصف التقرير.

أضاف التقرير أنه إذا كانت أجهزة الأمن في محاولاتها لحصار المدافعين عن حقوق الإنسان وإخفاء الجرائم اليومية التي ترتكب في حق المواطنين المصريين قد سبق لها أن وجهت التهم للنشطاء وقدمتهم للمحاكمة بتهمة الاتصال بالمنظمات الأجنبية عبر الإنترنت وتشويه سمعة مصر فهى اليوم تتنقم مباشرة من المواطن الذي يتحدث مع هذه المنظمات عن طريق اعتقاله أو الاعتداء عليه في الشارع.

وأكد التقرير على ضرورة تضافر كل الجهود من أجل القضاء على كافة أشكال انتهاك حقوق الإنسان والوقف الفوري لسياسة التعذيب في أقسام الشرطة وأجهزة أمن الدولة وكافة أماكن الاحتجاز الأخرى بما في ذلك ظاهرة احتجاز الرهائن وتعذيبهم وإساءة معاملتهم، وكذلك الاحتجاز بدون وجه حق بدعوى حالة الطوارئ والاشتباه، كما طالب التقرير بإجراء تحقيق فوري في هذه الانتهاكات وإقالة وزير الداخلية باعتباره مسئولا عن هذه الانتهاكات الفردية والجماعية، وكذلك إخضاع كافة أماكن الاحتجاز، بما في ذلك مقار أمن الدولة للتفتيش الدوري ورقابة المجتمع عليها كضمانة لابد منها للسيطرة على تلك السياسة الوحشية التي تقترف في مواجهة الموطنين.

كذلك أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقريرا لبعثتها لتقصي الحقائق في مدينة العريش عاصمة محافظة شمال سيناء، وأكدت المنظمة أن الأجهزة الأمنية ألقت القبض على حوالي ثلاثة آلاف مواطن من أهالي مدينة العريش والقرى المجاورة لها، وذلك فور وقوع تفجيرات طابا في أكتوبر الماضي. وأشار شهود عيان إلى أن مكتب أمن الدولة كان دائما يضم ما بين ١٠٠و١٥٠ مواطنا يتم استجوابهم ثم يرحلون فيما بعد إلى المعتقل ليحل محلهم آخرون وهكذا، إلى جانب احتجاز الرهائن من النساء والأطفال واقتحام المنازل بالقوة وإتلاف محتوياتها في بعض الحالات، وترويع أمن قاطنيها لدرجة أن بعض الأهالي اعتقدوا أن رجال الأمن الملثمين عصابات صهاينة على حد قول بعضهم.

كما انتقدت جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء اعتقال مئات المواطنين من أهالي العريش والشيخ زويد وتعرضهم لأشكال مختلفة من التعذيب. وقالت الجمعية إن تقديرات أعداد المعتقلين تتراوح ما بين ثلاثة آلاف وخمسة آلاف معتقل تم القبض عليهم جميعا في حملة اعتقالات عشوائية في أعقاب تفجيرات طابا الإرهابية، مشيرا إلى أنه لو صدقت هذه التقديرات فإن هذه تعد أوسع حملة اعتقالات يتعرض لها المواطنون المصريون منذ ما يزيد على خمسة عشر عاما.

فيما عبرت لجنة الدفاع عن الديمقراطية عن قلقها إزاء حملة الاعتقالات التي تعرض لها أهالي العريش والشيخ زويد وما صاحبها من وقائع تعذيب وإساءة معاملة وامتهان لكرامة الإنسان، لافتة إلى أن تواكب هذه الاعتقالات مع حديث الحزب الحاكم عن الإصلاح السياسي، يثير الشكوك حول جدية هذا الحديث.

وأكدت اللجنة أن هذه الأحداث تطرح مجددا ضرورة إنهاء حالة الطوارئ وصياغة قانون ديمقراطي ينظم إعلانها وصلاحيات سلطات الطوارئ، بما لا يتعارض مع أحكام الدستور على أن تتم صياغة هذا القانون من خلال أوسع حوار ممكن داخل المجتمع.

لماذا رفضت منظمات حقوق الإنسان دعوة المجلس القومي لحقوق الإنسان؟

بعد نحو عام تقريبا من الإعلان عن تشكيل مجلس قومي لحقوق الإنسان في مصر، وجه المجلس الدعوة لعدد من منظمات حقوق الإنسان المصرية للمشاركة في لقاء تشاوري لبحث سبل التعاون بين المنظمات الحقوقية والمجلس القومي، وقد تحفظ عدد غير قليل من منظمات حقوق الإنسان على تلبية هذه الدعوة، ووجهت ثمان من هذه المنظمات رسالة إلى د. بطرس غالي رئيس المجلس تتضمن الأسباب التي دعت المنظمات لعدم الاستجابة لتلك الدعوة.

المنظمات الثماني هي: الجمعية المصرية لمناهضة التعذيب، الجمعية الوطنية للتنمية وحقوق الإنسان، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، مؤسسة التنمية الصحية والبيئية بالرديسية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز النديم لعلاج وتأهيل ضحايا العنف، مركز حقوق الطفل المصري، ومركز هشام مبارك للقانون.

ويذكر أن منظمات أخرى لم توقع على الرسالة قد اعتذرت بدورها عن عدم تلبية الدعوة، وفي مقدمتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وجماعة تنمية الديمقراطية والمركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة.

تضمنت الرسالة التي وقعتها المنظمات الثماني في الثامن والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٤ ما يلي:

١- أن الدعوة استثنت بعض الجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب، ومنها الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، والتجمع المصري لمنظمات حقوق الإنسان.

٢- من الصعوبة بمكان على المنظمات الموقعة أن تستجيب إلى هذه الدعوة في غياب أي دور فعال للمجلس منذ نشأته حتى الآن، أو ما يدل على جدية التزامه بمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان في مصر. ولو كان المجلس قد حاول ذلك ولم ينجح فيه نتيجة لأي عوامل سياسية أو غيرها فكان الأجدر به كمجلس لحقوق الإنسان أن يعلن عن ذلك وأن يطلب دعم من يفترض أنهم شركاء منظمات المجتمع المدني العاملة في ذات المجال.

وأشار الموقعون إلى أنهم سبق لهم أن خاطبوا المجلس القومي بشأن أكثر من قضية وأكثر من انتهاك، ولم يرد إليهم أي رد رسمي منه يفيد أنه وضع هموم المنظمات غير الحكومية على أجندته.

وأضافت الرسالة، إننا والحال هكذا نجد المجلس محاطا بالأسئلة التي تحتاج إلى إجابات قبل أن نبدأ التشاور بشأن التعاون أو العمل المشترك بداية من موقفه من استمرار حالة الطوارئ، مرورا بتفشي ظاهرة الاعتقال والقبض العشوائي واحتجاز الرهائن والتعذيب في أماكن الاحتجاز، وانتهاء بالاعتقالات العشوائية والتعذيب الوحشي الذي تعرض له أهل العريش وشمال سيناء. فما هو موقف المجلس إزاء ما يحدث في العريش وإزاء مئات المعتقلين الذين لا تعرف أسرهم حتى أماكن احتجازهم، وما موقفه من المتهمين الذين حرموا زيارات أسرهم وحضور المحامين معهم أثناء التحقيقات، خاصة أن أخبار تدهور حالاتهم الصحية تتناقل بين المعتقلين الذين أطلق سراحهم.

٣- إن خبرة منظمات المجتمع المدني مع الحوارات الرسمية التي لا تؤتي ثمارا في النهاية هي خبرة مريرة وطويلة.. ومن ثم تجد المنظمات نفسها في حاجة إلى ما يدل على جدية ذلك التشاور وعلى احترام المجلس لمنظمات المجتمع المدني وما ترصده من انتهاكات وإلا فإن التشاور لن يعدو كونه لقاء اجتماعيا تعارفيا تزينه الجرائد الرسمية على كونه دليلا على علاقة الشراكة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وهو الأمر الذي لا وجود له في الواقع.

٤- إن المنظمات يمكن أن تلبي دعوة المجلس لو قام بخطوة تشير إلى كونه مهموما بما يدور في مصر من انتهاك لكل القوانين الوطنية والإنسانية. وحتى لو تمثل ذلك في أن يبادر المجلس بتنظيم بعثة لتقصي الحقائق للتحقيق فيما رصدته منظمات حقوق الإنسان من اعتقالات وتعذيب عشوائي في شمال سيناء، حيث تعيش الأسر مآتما دائما حزنا على من فقدوا ومن اختفوا من عوائلهم وشبابهم وشيوخهم، ومساءلة وزير الداخلية عن حقيقة ما يجري في شمال سيناء، للبحث في أسباب رفض المحامي العام طلب المحامين بحضور التحقيقات مع المتهمين، وهو الحق الذي كفلته جميع المواثيق والقوانين.

وإلى حين أن يحدث ذلك تجد المنظمات الموقعة نفسها مضطرة إلى عدم الاستجابة لدعوة المجلس للتشاور، على أمل أن يتخذ المجلس في المستقبل القريب من الخطوات المعلنة ما يجعلنا نشعر بجدوى اللقاء والتنسيق. حينها سوف تبادر منظمات حقوق الإنسان بمد الأيدي للقاء.

بناء القدرات.. مهمة صعبة في العراق

بدعوة من الشبكة الدولية لحقوق الإنسان، شارك عصام الدين محمد حسن رئيس تحرير "سواسية" في أعمال المؤتمر الذي نظمته الشبكة بالعاصمة الأردنية عمان في الفترة من ١٠-١٣ ديسمبر ٢٠٠٤، حول برنامج بناء القدرات للمنظمات غير الحكومية في العراق وتقيم الاحتياجات في مجال حقوق الإنسان في هذا البلد. وقد شارك في أعمال المؤتمر ما لا يقل عن ٢٥ من ممثلي المنظمات غير الحكومية من مناطق متعددة اخل العراق، بما في ذلك الإقليم الكردي، علاوة على عدد من الخبراء العرب والدوليين.

وتركزت مداولات المؤتمر على مناقشة الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في العراق في الوقت الراهن وبخاصة في ظل حالة الانفلات الأمني، والانتهاكات الخطيرة التي تمارسها قوات الاحتلال والشرطة العراقية من جانب، وجماعات الإرهاب المسلح من جانب آخر، علاوة على المشكلات المتعلقة بضعف المجتمع المدني وغياب ثقافة مدنية ديمقراطية في ظل المصادرة الكاملة للحراك المجتمعي واخضاع كافة أشكال التنظيم للهيمنة المطلقة لحزب البعث في ظل نظام حكم صدام حسين.

كما أتاح المؤتمر فرصة لنقل بعض الخبرات في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، وبناء منظمات حقوق الإنسان وفرص التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية العراقية.

وقد جرى على هامش المؤتمر لقاء مفتوح للمشاركين مع السيد أمين بختيار وزير حقوق الإنسان العراقي تناول خلاله الجهود المبذولة من أجل تحسين الأوضاع بالعراق، وأقر بوقوع تجاوزات من قبل الشرطة العراقية، وعزا ذلك جزئيا إلى مشكلات بناء أجهزة الأمن العراقية في ظروف بالغة الصعوبة في ظل الأنشطة الإرهابية الإجرامية، مشيرا إلى أن الملتحقين بالشرطة في ظل هذه الظروف لا ينالوا القدر الكافي من التدريب أو التأهيل الضروري لضمان الالتزام باحترام القواعد القانونية وضمانات حقوق الإنسان.

في أول تجربة للعدالة الانتقالية:

المغرب يسعى للتصالح مع ماضيه

معتز الفجيري

بدأت بالرباط يومي ٢١ ، ٢٢ ديسمبر الماضي جلسات الاستماع العمومية الخاصة بهيئة الإنصاف والمصالحة، والتي يتقدم الضحايا خلالها بشهادات شفوية عن انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة المغربية خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٥٦ و ١٩٩٩ بشكل علني، وبحضور أعضاء الهيئة والمنظمات الحقوقية، وممثلي وسائل الإعلام الوطنية والدولية. بثت الشهادات مباشرة على التلفاز المغربي ومن المقرر عقد باقي الجلسات وفق برنامج يمتد لعشرة أسابيع في باقي المدن المغربية. ليروى الضحايا على مسمع من الرأي العام معاناتهم التي مروا بها أثناء" سنوات الرصاص" على حد وصف المغاربة للحقبة التي شهدتها المغرب أثناء حكم الملك الحسن الثاني.

عقدت الجلسات على ضوء ميثاق شرف بين الهيئة والضحايا المقدمين على الشهادة من بين بنوده الامتناع عن ذكر المسؤولية الفردية في الانتهاكات خلال الجلسة العمومية. انسجاما مع الصيغة غير القضائية للهيئة، ومع مقتضيات نظامها الأساسي القاضي باستبعاد التطرق للمسئوليات الفردية. الأمر الذي أثار حفيظة الحركة الحقوقية بالمغرب وجعلها تقلل من قيمة هذه الجلسات ومدى جديتها في طي صفحة الماضي، واتهام الهيئة بتكريس الإفلات من العقاب.

مفهوم العدالة الانتقالية

تأتي هيئة الإنصاف والمصالحة المغربية في إطار ما يعرف دوليا بالعدالة الانتقالية، والتي تتجلى مع حدوث تحول سياسي في مجتمع من المجتمعات مر بمرحلة من العنف والقمع ليجد نفسه أمام تركة صعبة من الانتهاكات والخروقات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي مورست بواسطة الدولة بمختلف أجهزتها الأمنية العلنية منها والسرية، بشكل منهجي ومتواتر وبتعليمات فوقية صادرة من أعلى هرم السلطة. بعبارة أخرى فهي جرائم ضد الإنسانية وفق التعريفات التي أعطاها إياها القانون الإنساني الدولي، منذ إنشاء محاكم نورمبرج العسكرية الدولية عام ١٩٤٥ في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحتى معاهدة روما المنشئة للمحكمة الجنائية الدولية. ورغبة في تعزيز العدالة والسلام والمصالحة يفكر المسؤولون الحكوميون ونشطاء المنظمات غير الحكومية في انتهاج مختلف السبل القضائية وغير القضائية للتصدي لجرائم حقوق الإنسان. ويستخدم في ذلك مناهج مختلفة من اجل تحقيق إحساس بالعدالة بشكل أكثر شمولا وأبعد أثرا، فتثور المسؤولية القضائية والمسؤولية الفردية لمرتكبي الانتهاكات، ويتم إرساء مبادرات لتحري الحقائق لمعالجة انتهاكات الماضي، وتقديم التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، و إصلاح المؤسسات كالشرطة والمحاكم، والتمهيد لعمليات المصالحة في المجتمعات المنقسمة على نفسها.

كما أن نجاح الانتقال الديمقراطي يقتضي تحقيق مصالحة مجتمعية وطي صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويمكن الإشارة لنماذج متعددة في العدالة الانتقالية من أهمها تجربة جنوب أفريقيا وشيلي، ولكن في الواقع العربي برزت التجربة المغربية كنموذج وحيد، وعلى الرغم مما يشوب هذه التجربة من تحفظات وسلبيات إلا أنها المبادرة الأولي في العالم العربي لفتح ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من جانب النظام الحاكم وبضغوط من المجتمع المدني.

مهام واختصاصات الهيئة

تأسست هيئة الإنصاف والمصالحة بناء على القرار الملكي بالموافقة على توصية من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كهيئة اختصاصاتها غير قضائية، ولا تثير المسؤولية الفردية عن الانتهاكات فتجري تقييما شاملا لتسوية ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب والإعدام خارج نطاق القانون، والنفي والإبعاد القسري، ويشمل اختصاصها الإطار الزمني للفترة الممتدة من أوائل الاستقلال ١٩٥٦ إلى عام ١٩٩٩ .

تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن هيئة الإنصاف والمصالحة أن عدد الملفات التي توصلت بها الهيئة تجاوزت ٢٢ ألفا و٢٠٠ ملف حوالي ١٠ آلاف و٦٠٠ ورثتهما عن هيئة التحكيم المستقلة، والتي تأسست عام ١٩٩٩ ولكن لم تستكمل عملها، وتختص أغلب الملفات التي وضعها الضحايا لدى الهيئة بطلب التعويض المادي (حوالي٧٠٪) والإدماج الاجتماعي، والتأهيل الصحي (١٥٪ من الملفات) فيما تتوخى باقي الملفات الكشف عن الحقيقة، ومراجعة التعويض الذي منحته اللجنة المستقلة للتعويض. تتوزع الانتهاكات الواردة في الملفات إلى الاعتقال التعسفي الذي يمثل ٧٩٪ والاختفاء القسري، ويشكل الضرر الجسدي نصف الحالات المعلن عنها بينما يشكل الضرر المادي المتمثل في فقدان العمل والدخل ومصادرة الممتلكات ٣٠٪ من نوعية الأضرار.

طبقا للنظام الأساسي الصادر في إبريل ٢٠٠٤ تباشر هيئة الإنصاف والمصالحة في نطاق اختصاصاتها إثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان في ضوء معايير وقيم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية ودولة الحق والقانون ، وذلك بإجراء التحريات وتلقي الإفادات والاطلاع على الأرشيفيات الرسمية واستيفاء المعلومات والمعطيات التي توفرها أي جهة للكشف عن الحقيقة ، كما تواصل البحث بشأن حالات الاختفاء القسري التي لم يعرف مصيرها بعد والكشف عن مصير المختفين مع إيجاد الحلول الملائمة بالنسبة لمن يثبت وفاتهم، وجبر الأضرار من حيث التعويض المادي و إعادة التأهيل والإدماج، ورد الاعتبار وكل أشكال جبر الضرر الملائمة، والوقوف على مسئوليات أجهزة الدولة أو غيرها في الانتهاكات والوقائع موضوع التحريات.

ومن المنتظر أن تصدر الهيئة في ختام أعمالها تقريرا نهائيا يتضمن خلاصات الأبحاث والتحريات المجراه بشأن الانتهاكات وسياقاتها وتقديم التوصيات والمقترحات الكفيلة بحفظ الذاكرة وبضمان عدم تكرار ما جرى ومحو آثار الانتهاكات واسترجاع الثقة في حكم القانون واحترام حقوق الإنسان. ويعول على الهيئة وجلسات الاستماع العمومية أن يكون لها دور تربوي من خلال تقريب معاناة الضحايا من الرأي العام وتقوية فهمه لأحداث الماضي، فضلا عن المساهمة في إثراء ثقافة حقوق الإنسان وسلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة.

طي صفحات سنوات الرصاص

هناك انتقادات ومآخذ وجهت للهيئة من ناحية محدودية تفويضها وصلاحياتها وسلطاتها، ومن حيث المقترب التي تبنته في عملها القائم على المصالحة، والتعويض وجبر

الأضرار للضحايا. في حين أغفلت إثارة المسؤولية الفردية و الجانب الخاص بالعدالة الجنائية، وعدم الإفلات من العقاب للجلادين المسؤلين عن جرائم الاعتقال التعسفي والقتل والاختطاف والتعذيب، فالإفلات من العقاب كان السبب الرئيسي في تكرار الانتهاكات واستمرارها، فتحديد المسؤوليات هو جزء أساسي من الحقيقة. فضلا عن إصرار القوى الحقوقية بضرورة تقديم اعتذار علني من الدولة ذاتها عن هذه الانتهاكات وضمان عدم تكرارها.

كما أن تشكك قطاع عريض من المساعي التي تقوم بها الهيئة ينبع من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب، وعلى وجه أخص منذ حدوث التفجيرات الإرهابية بالدار البيضاء في مايو ٢٠٠٣، وقد شهد عام ٢٠٠٤ صدور مجموعة من التقارير عن منظمات حقوقية دولية تشير إلى تراجع وضعية حقوق الإنسان بالمغرب، من أهمها تقرير منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان حول انتهاكات حقوق الإنسان في إطار حملة الحكومة المغربية لمكافحة الإرهاب. فقد أدانت هذه التقارير استغلال أحداث الدار البيضاء للتعتيم على تراجع على المستوى الحقوقي، حيث أقدمت الحكومة على إصدار قانون مكافحة الإرهاب وتعديل قانون الإجراءات الجنائية بالشكل الذي انتقص من الحقوق المدنية، وأخل بالحق في الحرية والأمان الشخصي، فقد تم اعتقال أكثر من ٢٠٠٠ متشدد إسلامي تعرضوا لاحتجاز لفترات طويلة وانتقاص حقهم في المحاكمة العادلة. وقد تواتر الحديث عن حالات تعذيب وقعت في معتقل تمارة السري الأمر الذي تنفيه الحكومة. كما تتوالى بعض التشريعات المقيدة للحقوق السياسية وعلى رأسها مشروع قانون الأحزاب السياسية، والذي يعطي دورا وصلاحيات لوزارة الداخلية في التدخل في شؤون الأحزاب ويضيق من حرية التنظيم، كما أن المغرب إذا كان قد عرف خلال التسعينيات تقدما جزئيا في الحقوق المدنية والسياسية فإن عدم التأصيل لذلك دستوريا وقانونياً جعل هذا التقدم هامشيا وقابلا للتراجع.

إن أي تقييم لهيئة الإنصاف والمصالحة عليه ألا يغفل حقيقة أن أركان ودعائم النظام ما زالت مستمرة رغم تطورات المشهد السياسي في التسعينيات. فالمغرب لم يشهد انتقالا من نظام سياسي لآخر بل إن انفتاحا سياسيا وإصلاحات كانت مرهونة بإرادة النخبة الحاكمة، وعلى رأسها الملك الذي ما زال يسيطر على مقاليد الحياة السياسية طبقا للدستور. كما أنه من الصعب على الهيئة أن تدخل في اختصاصها إثارة المسؤولية الفردية في ظل نظام ما زال يحتل فيه جزء كبير من المتورطين في الانتهاكات مواقع ومناصب حساسا، وعليه فتجربة العدالة الانتقالية بالمغرب ستظل أمام تحدي حدوث مصالحة حقيقية لجرائم الماضي تتضمن الملاحقة القضائية للجلادين وضمان عدم تكرارها في المستقبل من خلال إكمال تحديث بنية النظام لتوطيد دولة الحق والقانون ، ومجتمع المواطنة، والاحتكام لقواعد العمل الديمقراطي.

إن الاتفاق أو الاختلاف مع التجربة المغربية في التصالح مع الماضي لا يقلل من أهميتها في السياق العربي. وتبقى هناك ضرورة ملحة لتعميق مفهوم العدالة الانتقالية، وتعميم السبق المغربي في الدول العربية من المحيط للخليج فما من دولة عربية إلا مرت وما زالت تمر بانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، فالسلام والاستقرار والديمقراطية لن تترسخ إلا باستعادة الضحايا لكرامتهم، وكشف الحقائق للمجتمعات، وتعامل العدالة وحدها مع الجلادين.

الخيواني شاهد على الإصلاح في اليمن!

في انتهاك صارخ لحرية الرأي والتعبير، وبالتعارض مع لهجة الخطاب الإصلاحي الرسمي في اليمن وما أعلنه الرئيس اليمني من توجهات لإلغاء عقوبة الحبس في جرائم الصحافة، فقد أقدمت السلطات على إغلاق مقر صحيفة "الشورى اليمنية" في غضون صدور حكم قضائي يتضمن إيقاف الصحيفة عن الصدور لمدة ستة أشهر وحبس رئيس تحريرها عبد الكريم الخيواني لمدة سنة. ورغم الطعون المقدمة من هيئة الدفاع عن الخيواني وصحيفة الشورى على الحكم المذكور ومدى سلامته القانونية فإن محكمة الاستئناف التي تنظر هذه الطعون رفضت الاستجابة لطلبات الدفاع بإيقاف تنفيذ الحكم والإفراج الفوري عن الخيواني الذي يعاني من ظروف احتجاز سيئة بالسجن المركزي بصنعاء من بعد القبض عليه في الخامس من سبتمبر ٢٠٠٤، وقد أكدت تقارير صحفية وحقوقية أن الخيواني قد حرم في محبسه من حقه في القراءة والكتابة، وأبدت بعض المصادر القانونية دهشتها لاستمرار حبسه رغم انتفاء أي مسوغ قانوني للاستمرار في التنفيذ المعجل للحكم بعد أن سارت القضية بين يدي محكمة الاستئناف.

- وقد نظم العديد من الأدباء والناشطين
- والكتاب اليمنيين بتعز- ومركز المعلومات
- والتأهيل لحقوق الإنسان- اعتصاما تضامنيا
- مع الخيواني، واعتبروا في بيان أصدروه في
- هذا السياق أن الحكم القضائي الجائر افتقر
- للإجراءات القانونية السليمة، ولكل معايير
- المشروعية، مؤكدين أن الحكم قد صدر من
- محكمة غير مختصة وجرت إجراءاته في
- فترة الإجازة القضائية.

وأشارت التقارير إلى أن السلطات تعمد إلى تعريض الخيواني إلى ضغوط نفسية شديدة باحتجازه في زنزانة مكتظة بالمجرمين وتسليط كبار القتلة للتحرش به من أمثال العناصر الضالعة في عمليات الاغتيال السياسي التي طالت اثنين من أبرز قيادات المعارضة السياسية السلمية وهما جار الله عمر، وحسن الحريبي.

كما أعربت منظمات حقوقية عن قلقها على حياة الخيواني الذي يعاني أيضا من أمراض القلب والأوعية الدموية، وفي ظل غياب الضمانات الكفيلة ببث الطمأنينة حول مصيره وقد وصفت نقابة الصحفيين اليمنية الحكم بأنه سياسي جائر يهدف إلى الانتقام من الخيواني وإسكات الصحيفة التي تشكل منبرا للآراء الحرة.

ومن الواضح أن الحكم القضائي قد استند إلى عدد من النصوص العقابية غير المنضبطة والتي تسمح صياغاتها بإخراج الرأي والنقد وتداول المعلومات من دائرة المشروعية إلى دائرة التجريم، حيث شملت الاتهامات التي أدين بها الخيواني نشر أخبار وبيانات كاذبة بقصد إلحاق الضرر بالمصلحة العامة واعتبار بعض مقالاته تنطوي على التحريض أو الدعم أو التحبيذ لما عُرف بتمرد الحوثي وجماعته، فضلا عن اتهامه بالإهانة العلنية لرئيس الدولة.

والواضح أن هذه الاتهامات تذكرنا أيضا بذلك النمط من النصوص العقابية سيئة السمعة في التشريع المصري، والتي يبدو أنها انتقلت بسلاسة مدهشة للتشريع اليمني لتصبح سيفا مصلتا إذا لزم الأمر ذلك على رقاب الصحفيين والمشتغلين بالرأي.

ولو أن السلطات اليمنية عازمة حقا على ترجمة خطابها الإصلاحي لخطوات عملية فإن جدية هذا التوجه لا تقتضي الإفراج عن الخيواني وإعادة النظر في توقيف صحيفة الشورى فحسب، بل تستدعي أيضا -وذلك هو الأكثر أهمية- أن يقترن إعمال التوجه المعلن بإلغاء عقوبات حبس الصحفيين بمراجعة شاملة لكافة النصوص العقابية ذات الصلة لتخليصها من تلك التعبيرات التي تجرم بصورة أو بأخرى أفعالا أو أقوالا من صميم حرية الرأي والتعبير والتي تخلط عمدا ما بين النقد المباح وجرائم السب والقذف والإهانة.

على خلفية قرار مجلس الأمن ١٥٧٤

السودان

القنابل الموقوتة ومفترق الطرق

أثار قرار مجلس الأمن ١٥٧٤ الذي تم اعتماده بإجماع الأعضاء الخمسة عشر في مجلس الأمن في الاجتماع الذي انعقد بصورة استثنائية بالعاصمة الكينية نيروبي، في ١٩ أكتوبر الماضي، احتجاجات وانتقادات واسعة في أوساط المراقبين والمهتمين بالشأن السوداني.

أحمد ضحية

وهذه هي المرة الأولى التي يجتمع فيها مجلس الأمن خارج مقره في نيويورك منذ ١٤ عاما، وهو ما يعطي انطباعا قويا، بأن ذلك جاء لإعطاء دفعة قوية لاتفاق السلام بين حكومة الخرطوم والحركة الشعبية.. كذلك، ربما جاء لإعطاء القارة الأفريقية انطباعا بالاهتمام الدولي، للتململ الإثني والثقافي والقلق والتوتر الفكريين اللذين يسمان حاضرها الراهن.

وبعد تأكيد مجلس الأمن على القرارات السابقة (١٥٤٧-١٥٥١ -١٥٦٤)، جاء قراره ١٥٧٤ دون أن يتخذ أي إجراء فعال بخصوص النزاع في دارفور، مكتفيا بـ (الدعوة) للوقف الفوري لأعمال العنف؟!.. كما لم يتضمن القرار ١٥٧٤ أي تهديدات بفرض عقوبات على الخرطوم، للضغط عليها لإنهاء الأزمة المتعاظمة في دارفور.

ووضع القرار ١٥٧٤ كامل اهتمامه عل اتفاق السلام بين الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان اللتين وقعتا في ملحق بهذا القرار إعلانا تعهدتا فيه بإبرام اتفاق نهائي للسلام في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م على أبعد تقدير.

سبق صدور هذا القرار الذي جاء مخيبا للآمال، حركة دؤوبة في أوساط الناشطين في العمل المدني والسياسي السوداني في الخرطوم والقاهرة وأسمرا، ركزت على إعادة قراءة اتفاق السلام بين الشمال والجنوب.

فبينما ترى الحركة الشعبية في هذا الاتفاق، أنه يحقق ثلاث غايات رئيسية:

١- إنهاء الحرب.

٢- إحداث التحول الديمقراطي.

٣- تحقيق نظام لا مركزي يؤدي للقضاء على ظاهرة التهميش.

تتعامل معه الحكومة على أساس أنه أفضل الخيارات السيئة، مع الاستمرار في الزعم بأنها مستهدفة من (الغرب) الذي لا يزال يتعامل معها وفقا لنظرية (العصا)، على الرغم من أن القرار ١٥٧٤ لم يتضمن أي ضغوطات على الخرطوم، بل جاء بما يشبه (الجزرة)، مما أدى في الأيام التي تلت القرار إلى إطلاق يدها فيما يتعلق بالنزاع الدائر في دارفور؟!..

وترى القوى السياسية بعد ترحيبها باتفاق السلام، أنه لا يزال مجرد شراكة ثنائية بين الخرطوم والحركة الشعبية، واحتمالات نجاحه لدى التطبيقات العملية ضعيفة في حال عدم إشراك القوى السياسية الأخرى،

وترى منظمات المجتمع المدني، أنه اتفاق جزئي، لم يستوعب كافة مشكلات السودان الأخرى، خاصة دارفور وشرق السودان، إلى جانب إغفاله لقضية التحول الديمقراطي، بالتالي ما يستتبعها من قضايا حقوق الإنسان.

وعلى ضوء هذه الخلفية يرى العديد من المنظمات الإنسانية الدولية والإقليمية أن القرار ١٥٧٤ جاء مخيبا للآمال، إذ أن أعمال العنف في دارفور لا تزال مستمرة، ولا تزال مليشيات الجنجويد تشن هجماتها على المدنيين بمساندة القوات الحكومية، دون أن يشير ذلك القرار إلى إجراء أي ضغط على الحكومة بشأن دارفور، مما يشجعها على الاستمرار في تقتيل المدنيين وانتهاكات حقوق الإنسان، دون أن يكون هناك ما تخشاه!!.

وترى منظمة أوكسفام الإنسانية الدولية أن القرار ١٥٧٤ قرار ضعيف، وأن الأمم المتحدة لم تتحرك بشأن دارفور.

وفي رد فعل حاد تظاهر عشرات اللاجئين السودانيين بنيروبي أمام مقر الأمم المتحدة، بعد صدور القرار، تعبيرا عن خيبة الأمل؛ إذ كان من المتوقع أن يمارس مجلس الأمن مزيدا من الضغط على الخرطوم، لأجل حل عادل للأزمة في السودان، ومعالجة مراكز الخلل في اتفاق السلام بين الشمال والجنوب.

خاصة أنه بصدور القرار ١٥٥١ في ٣٠ يوليو الماضي، رأى الكثيرون أن قوى الإنسانية انتصرت على قوى الشر والفاشية، ثم جاء القرار ١٥٧٤ لينفي ذلك!.

وفي تعليق لجيمس ايسون من منظمة العفو الدولية رأى أن القرار ١٥٧٤ فشل في وضع القول محل التنفيذ، وعلى الرغم من أن الأولوية لحظر السلاح على الحكومة السودانية، فإن القرار لم يفعل شيئا إزاء ذلك، كما لم يبعث بأي إشارة لوقف تسليح الجنجويد؟!

وحملت وسائط الإعلام المختلفة، مزيدا من الأخبار عن التردي الأمني في دارفور، فبعد عشرة أيام فقط من اعتماد مجلس الأمن لقراره ١٥٧٤ قام ٦٠٠ من عناصر الجنجويد بمساندة حكومية، بمجزرة في منطقة تبعد ٤٠ كيلو متراً عن نيالا، راح ضحيتها ١٠٠ من المدنيين قامت القوات الحكومية بترحيل جثثهم إلى أماكن مجهولة لإخفاء آثار هذه المجزرة.

ما يؤكد إصرار الخرطوم على المضي قدما في الخيار العسكري لحل النزاع الدائر في دارفور، دون أي اعتبار إنساني. ودون أن يكون هناك ما تخشاه في ظل رهانها على أنها ستجد من يدعمها من أصدقاء دوليين، فهي مستمرة بمنهج المناورة والتكتيك على حساب خيارات الحوار والسلام الاستراتيجية لأي دولة تعيش مثل هذه الأوضاع الإنسانية المتردية، والتي لا مثيل لها.

فبينما عدد ضحايا النزاع في دارفور في تزايد مستمر (أكثر من ٥٠,٠٠٠ مواطن) إلى جانب ما يزيد على مليون من المهجرين داخليا وخارجيا في تشاد، تستمر الحكومة في سياسة الأرض المحروقة، دون أن يكون هناك ما تخشاه من ضغط دولي لإيقاف هذه المجازر وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي محاولة للتقليل من أهمية الانتقادات والاحتجاجات التي جوبه بها القرار ١٥٧٤ سعى رئيس مجلس الأمن جون دانفورث للتأكيد على أن هذه الانتقادات والاحتجاجات قليلة الأهمية، وكذلك يعتقد أعضاء مجلس

الأمن أن هذا القرار يفتح الطريق لحل النزاع في دارفور؟!

وبينما رحب العديد من القوى السودانية بهذا القرار فإن كثيراً من النشطاء في أوكسفام وهيومن رايتس ووتش استمروا في انتقاده.

وعلى خلفية ما يجري الآن في دارفور، من مجازر وتقتيل، بعد صدور القرار ١٥٧٤، نستطيع الزعم أن الحكومة في الخرطوم لا تزال تمضي في طريق المناورة والذي شكل كل خبراتها، دون احترام لحقوق الإنسان أو لوقف إطلاق النار المبرم بينها وحركة تحرير السودان (دارفور)، إلى جانب عدم تصفيتها حتى الآن مليشيات الجنجويد وتجريدها من السلاح، وتقديم قادتها للمحاكمة، أو إجراء تحقيق في جرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وتحديد المسئولين عن ذلك وتقديمهم للمحاكمة.. الخ.

ما يجعلنا نذهب في الزعم بأنه إذا ما تم الاستمرار في اتفاق السلام دون معالجة النزاع في دارفور، والأزمة المرتقبة في شرق السودان، ودون إشراك القوى السياسية في مثل هذه الترتيبات، فإن طرفي النزاع في الشمال والجنوب يضعان اتفاقية السلام على أرضية هشة نتائجها مدمرة، إذ سرعان ما تتفكك لدى التنفيذ العملي، لتفكك معها هذا الاتفاق، لتدخل الأزمة بعد ذلك في أسوأ مرحلة يمكن أن تبلغها!!

كما أن رهان الخرطوم على الأصدقاء الدوليين سرعان ما سيسقط عند التطبيقات العملية لهذا الاتفاق الثنائي بسبب التفجر المتوقع للقنابل الموقوتة (دارفور)، (شرق السودان)... الخ.

يدفعنا لهذه الفرضية استمرار الحكومة والحركة الشعبية في التمسك بالبروتوكولات الموقع عليها ثنائيا، وتوقعنا استمرارها في التنفيذ الثنائي لاتفاق السلام الذي تم توقيعه في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤، دون إشراك للقوى العسكرية والسياسية المؤثرة في توازنات لعبة السلطة والثروة في السودان وبالتالي عملية الحوار والسلام في السودان، فاستمرار الحكومة في المناورة بمساعدة من يساندها دوليا، للالتفاف على القرار ١٥٥١، واستمرارها في عملية السلام الثنائية، لا يحل المشكلة بقدر ما يؤجل انفجار القنابل الموقوتة، التي أشرنا إليها، بمعنى أن ما يجري الآن عمليا لا يتعدى حدود المخدر الموضعي.

ومثلما قلنا دائما إن الأزمة في دارفور وشرق السودان هى مجرد مظهر من مظاهر الأزمة العامة في السودان، وبالتالي ستلعب هذه المظاهر دور المقبرة لأي اتفاق ثنائي، مهما كان مستوى الدعم الدولي والإقليمي الذي يجده هذا الاتفاق الثنائي، على النحو الذي يبشر به القرار ١٥٧٤ .

استضاف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أعضاء هيئة قيادة التجمع الوطني الديمقراطي المعارض في أمسية للنقاش حول مسار الحوار بين التجمع والحكومة السودانية وانعكاساته على المستقبل السياسي للسودان، حيث أوضح مجدي النعيم المدير التنفيذي للمركز أن هذا هو اللقاء الرابع الذي يعقده المركز حول السودان. وقد شارك العديد من أعضاء التجمع في اللقاءات السابقة ويأمل المركز عقد حلقة حول مسار أبوجا في المستقبل القريب.

حوار الحكومة مع المعارضة السودانية.. إلى أين؟

مرجعية التفاوض

بداية تحدث الفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس التجمع مشيدا بمركز القاهرة واهتمامه بالقضية السودانية وذكر أن السلام بالنسبة للتجمع الوطني فكرة أصيلة مدللا على ذلك بمقررات مؤتمر أسمرة عام ١٩٩٥، والتي تبلورت بشكل أوضح في مؤتمر مصوع منذ سبتمبر ٢٠٠٠ وقال إنه منذ ذلك التاريخ شرعنا في تجهيز أنفسنا للسلام وقبل ذلك كانت هناك المبادرة المصرية الليبية التي وئدت في مهدها. وأضاف أن التجمع قد اعتمد في الحوارات الجارية بالقاهرة على مرجعيتين للتفاوض، الأولى هى بروتوكولات نيفاشا والثانية هى اتفاق جدة الإطاري. وكان من المفترض أن تأتي الحكومة بجدول أعمال إلا أنها لم تأت بشئ واعتمد جدول الأعمال الذي طرحه التجمع بنسبة ٩٠٪ ويحتوي على ١٣ بندا. حيث تم النقاش وفقا لتلك البنود، وهناك بعض الموضوعات التي لم يتم الاتفاق حولها وأصرت الحكومة على وضعها في مقدمة الديباجة وهى مرجعيات التفاوض وإصرار التجمع على تسوية سياسية شاملة بإشراك كل القوى السياسية الأخرى خارج التجمع والتأكيد على الحل السياسي لمشكلة دارفور، إلا أن الحكومة رفضت بحجة أن مشكلة دارفور تعالج عبر منابر أخرى.

وأشاد الفريق سعيد بالدور المصري والتسهيلات الكبيرة التي وفرها للطرفين كما أنه لم يتدخل مطلقا في عمل اللجان المنبثقة عن هذا الحوار.

تحدث بعد ذلك الدكتور الشفيع خضر عضو هيئة القيادة بالتجمع وعضو الوفد المفاوض وقال إن التجمع عقد لقاء بين وفد الحركة الشعبية المفاوض ووفد حركة تحرير السودان للتنسيق بين الوفود المفاوضة ولخلق خط تفاوضي واحد.وطرح الشفيع تساؤلا هو: ماذا نريد من التفاوض؟ وما هو الهدف الاستراتيجي من التفاوض؟ وقال إن ذلك ليس هدفا يجب حجبه عن الناس فنحن نسعى لتحقيق ما ظللنا نعمل لتحقيقه بوسائل أخرى،فنحن لا نريد اقتسام موارد البلد. فما تم التوقيع عليه من بروتوكولات في مشاكوس بهدف استكمال عملية السلام والتحول الديمقراطي نعمل على تركيزه أكثر بمبدأ الشمول.

مراجعة القوانين

وقال د. الشفيع: تناقشنا وتوصلنا إلى أن هناك الكثير من النقاط في نيفاشا بها الكثير من الثغرات التي تهدد الهدف منها، لذلك نعمل على سد هذه الثغرات وهذا هو الهدف السياسي، في هذا السياق اتفقنا في هيئة القيادة على وثيقتين وثيقة المبادئ حول التفاوض وهى عناوين جدول الأعمال الذي ذكره الفريق سعيد، وأضاف أن التجمع طالب خلال المفاوضات بإلغاء عدد من القوانين التي تتعارض مع الديمقراطية وحقوق الإنسان وفي مقدمتها "قانون الطوارئ". وقد اتفق على تشكيل اللجنة القومية لمراجعة القوانين من منطلق أن يكون الأساس التشريعي والقانوني في السودان هو المواطنة. كما طالب التجمع بصياغة وثيقة دستورية تحكم الفترة ما قبل الانتقالية بديلا عن الدستور الحالي، وهو لم يتم الموافقة عليه من جانب الحكومة. وفيما يتعلق بالنظام القضائي، أكد التجمع على أنه تم عزل وفصل عدد كبير من القضاة لأسباب سياسية وهذا خرق لمبدأ العدالة ويجب أن يراجع على أن يتم تشكيل لجنة قومية لمراجعة الترقيات، إلى جانب المطالبة بإعادة تشكيل المحكمة العليا والدستورية بواسطة لجنة قومية. أما فيما يتعلق بهياكل الحكم قال الشفيع إننا طرحنا الحكم اللامركزي وأوضح أن هناك خللا حيث يوجد عدد كبير من الولايات التي تم توزيعها بشكل غير علمي "دقيق" كما أن هناك عدم توازن ما بين هياكل الحكم في الشمال والجنوب، وتم الاتفاق على مراجعة الحكم الانتقالي وقال طرحنا كذلك قومية القوات المسلحة وأجهزة الأمن والشرطة لحساسية هذه الأجهزة التي تحتك مباشرة مع الشعب والمبدأ العام هو مراجعة أوضاع المفصولين، ورد الاعتبار لهم وتشكيل هيئة عليا لمراجعة الترقيات التي تمت وفقا لاعتبارات سياسية لا علاقة لها بمعايير الكفاءة.

رفع المظالم

وعن الانتخابات قال د. الشفيع تحدثنا عن تثبيت ما تم الاتفاق عليه في نيفاشا، وحاولت الحكومة التملص من أن ما تم الاتفاق عليه مع الحركة الشعبية لا رجعة فيه وتم الاتصال بالحركة وجاء الرد على لسان د. جون قرنق أنه فيما يخص الانتخابات فإن الحركة ملتزمة بما يتم الاتفاق عليه مع التجمع، إلا أن وفد الحكومة قال إنه ليس له تفويض في ذلك. وفي الحديث عن شكل الحكومة المركزية لابد من إعادة النظر في النسب المقترحة مسبقا مع الحركة فاقترحنا الإبقاء على النسب الخاصة بالجنوب ٣٤٪ على أن يقتسم التجمع والحكومة ما تبقى من نسبة بالتساوي ٣٣٪ لكل منهما.

أما البند الخاص برفع المظالم ورد الضرر فقد قال د. الشفيع أوضحنا ما المراد بالمظالم؟ إن المظالم هى انتهاكات حقوق الإنسان التي لحقت بالشعب السوداني، حيث تم استخدام جهاز الدولة في أعمال الخصخصة والنهب والثراء بشكل غير عادل منه، ولكن لم يتقدم النقاش في هذا الموضوع، وفيما يتعلق بمعالجة أوضاع التجمع ذكر أن الحركة السياسية سلبت حقوقها فلابد من أن ترجع إلى النقطة التي كانت عليها.

ومن ثم استمع أعضاء هيئة القيادة إلى أسئلة ومداخلات الحضور واستفساراتهم حول ما يمكن أن يستجد في المستقبل القريب وتأثير ذلك على مستقبل التفاوض حيث أبدى عدد من الحضور تفاؤلهم واعتبروا أن ما دار في المفاوضات لم يكن مضيعة للوقت. وأن التفاوض يعتبر اعترافا من جانب الحكومة بالتجمع.

غير أن عددا آخر من الحضور كان يرى أن الحكومة غير جادة في الوصول لاتفاق سلام مع أي طرف من أطراف التفاوض وأنها لن تتنازل عن شئ وتعمل فقط لكسب الوقت، وتأمين مواقعها وأن لديها هاجسا أساسيا من فكرة المحاسبة عن أفعالها الماضية، وتنتهي بعض الآراء إلى خطورة إهمال التجمع المعارض لقوة النقابات المهنية كفاعل رئيس في مختلف تطورات الحياة السياسية السودانية.

السلاح

وقالت الدكتورة إجلال رأفت رئيس لجنة السودان بحزب التجمع المصري إن أعقد المسائل التي طرحت في التجمع وستطرح مستقبلا هى مراجعة اتفاقية نيفاشا وأشارت إلى أن هناك شقا قانونيا هو أن مراجعة نيفاشا لا تتم إلا برضا الطرفين "الحكومة والحركة "، فهل يمكن أن ترضى الحركة الشعبية بالتخلي عن المكتسبات التي حصلت عليها في التفاوض وذكرت أن بناء استراتيجية المعارضة على تعديل الاتفاقية يضع المعارضة أمام مزيد من الصعوبات في المستقبل.

تساءل مجدي النعيم عن مدى استعداد التجمع الوطني لتبني مطلب حل كافة الميليشيات المسلحة، مشيرا إلى أن الساحة السودانية مكتظة بالفصائل المسلحة والسلاح موجود فيه بصورة هائلة. وأكد على ضرورة أن يعمل التجمع على إعادة بناء نفسه ويصبح قوة مؤثرة وأخلاقية.

وفي تعقيبه الختامي أكد الفريق سعيد نائب رئيس التجمع أن أقسام قيادة التجمع لن تقبل إلا بحل يرضى كل الشعب السوداني ولدينا القوى السياسية القادرة على الوصول إلى حل. وذكر أن التجمع ساهم مع الحركة الشعبية في كل خطوات السلام وهو موجود في كل المنابر، وأن الأحزاب المنضمة للتجمع لديها قوة جماهيرية لا تقدر بثمن.

تحدث السميد عصام ميرغني عضو التجمع المفاوض الذي قال إن التفاوض هو أحد خيارات التجمع ربشكل عام من المهم أن نتعامل مع الواقع، فالحكومة برغم أنها وافقت على التفاوض مع التجمع إلا أنها لم تأت للتفاوض بنية خالصة لأنها لا تريد التفريط في المكتسبات التي حققتها في الأعوام السابقة. وقال إن التجمع لم يتخل عن مقررات أسمرة التي تحولت إلى بحوث ودراسات ورؤى وأن الحركة الشعبية دخلت المفاوضات وهى تستصحب معها مقررات أسمرة، فالحكومة الآن مجبرة على التفاوض نتيجة للضغوط الدولية التي يفرضها المجتمع الدولي، لذلك هى تدخل للتفاوض بشكل مجزأ وأكد ميرغني أن بروتوكولات نيفاشا تعد انتصارا للشعب السوداني.

إعادة صياغة

وقال د. الشفيع في تعقيبه: نحن الذين نستصحب معنا مرجعياتنا ولابد لنا من أن نحترم قواعد التفاوض لأن الهدف بالنسبة للتجمع هو مواصلة العمل السياسي بوسائل مختلفة من أجل إعادة صياغة الدولة السودانية على أساس مجتمع مدني ديمقراطي تعددي ووحدة طوعية تتمثل في إعادة بناء الدولة السودانية على أساس النظر في عدة محاور.

وذكر الشفيع أن ديباجة الأجندة تقول إن الاتفاقيات التي تتم بشكل جزئي لا يمكن أن تصل إلى حلول لمشاكل السودان وهذه الجملة لم توضع اعتباطا. ونحن لا نتحدث عن بدائل للمنابر ومسارات التفاوض المتعددة إلا أن تلك المسارات لابد أن تتجمع في منبر واحد. وأضاف أن التجمع تقدم بمشروع للإجماع الوطني اعترفنا فيه بكل القوى السياسية بشكل يحقق مكاسب للوطن تعلو على الاعتبارات والمصالح الحزبية وأن الشعب السوداني لديه كلمته الأخيرة التي ستكون القول الفصل في كل مسارات التفاوض.

إعداد: معتصم اسماعيل ومحي الدين سعيد

برنامج تثقيفي لطلاب جامعة الخرطوم

استضاف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون مع مكتب الدراسات الأفريقية بالجامعة الأمريكية، الرحلة العلمية لطلاب كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الخرطوم في الفترة من ١٢- ٢١ يناير ٢٠٠٥، وقد تضمن برنامج الرحلة مجموعة متنوعة من الزيارات الميدانية لعدد من الجامعات والمراكز البحثية والمكتبات العامة، إضافة لسمنارات ومحاضرات عامة حول: إعادة البناء والتنمية: أوضاع ما بعد اتفاقيات السلام، اتفاقيات السلام وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعلاقات المصرية السودانية.

ومن الجدير بالذكر أنه قد حاضر الطلاب عدد من الخبراء والباحثين المتخصصين من الجانبين المصري والسوداني.

إعلان الرباط

نحو شراكة متكافئة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان

استضافت العاصمة المغربية الرباط في الفترة من ٨- ٩ ديسمبر ٢٠٠٤ اجتماع المجتمع المدني الموازي "لمنتدى الدول الثماني من أجل المستقبل"، وهو الاجتماع الذي نظمه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، بحضور فعاليات ومنظمات المجتمع المدني في ١٣ دولة عربية، فضلا عن ٩ منظمات دولية، وبدعم من البنك الدولي والمفوضية الأوروبية.

جدير بالذكر أنه قد تأسس "المنتدى من أجل المستقبل" في يونيو الماضي بمبادرة من قمة الثماني الأخيرة كلقاء دوري على مستوى وزاري لتنسيق الحوار بين الدول الثماني ودول الشرق الأوسط الموسع -التي تضم إلى جانب الدول العربية: باكستان وأفغانستان، وتركيا- حول الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي. وقد عقد المنتدى اجتماعا تمهيديا بنيويورك في سبتمبر الماضي، قبل الاجتماع الأول الرسمي بالمغرب يومي ١٠، ١١ ديسمبر الماضي.

وقد استهدف مؤتمر المجتمع المدني الموازي الإسهام في تدشين آلية جديدة لدفع عملية الإصلاح وتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة - جنبا إلى جنب آليات أخرى يساهم المجتمع المدني في العالم العربي في تفعيلها، مثل آليات الأمم المتحدة والشراكة الأورومتوسطية والأفريقية- وأن يكون للمجتمع المدني دور مؤثر في هذه الآلية بحيث تكون أكثر فعالية، ومنح أولوية على أجندة المنتدى لقضايا الإصلاح السياسي وحقوق الإنسان، فضلا عن كونه يتيح فرصة للحوار مع الحكومات العربية، والتي لا تقبل أغلبيتها الحوار مع المجتمع المدني على الصعيد المحلي، أو على الصعيد الإقليمي في إطار جامعة الدول العربية.

واختتم مؤتمر المجتمع المدني الموازي "للمنتدى من أجل المستقبل" أعماله في الرباط باعتماد توصيات ووثيقة شاملة حول مطالب الإصلاح في العالم العربي وملاحظات المجتمع المدني على مبادرة قمة الثماني والمنتدى من أجل المستقبل.

وقد اعتمدت هذه الوثيقة من قبل المشاركين تحت عنوان: "إعلان الرباط": نحو شراكة متكافئة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان والسلام العادل والتنمية".

وشكل المؤتمر وفدا يمثلهم في المنتدى من أجل المستقبل من سبعة أعضاء، غاب اثنان منهم رغما عن إرادتهما، وهما أحمد عثماني رئيس المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، الذي توفى إثر حادث اليم في مساء اليوم الأول للمؤتمر، وأكثم نعيسة رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا، الذي منعته الحكومة السورية من مغادرة البلاد. وقد تم ضمهما للوفد تكريما لدورهما الكفاحي من أجل الإصلاح وتعزيز حقوق الإنسان. أما الأعضاء المشاركون والذين أتيح لهم التحدث أمام ممثلي الحكومات العربية في المنتدى الرسمي فهم:

١ . آمنة أبو عياش، المنظمة المغربية لحقوق الإنسان.

٢ . بهي الدين حسن، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان .

٣ . شارلز عدوان، منظمة الشفافية اللبنانية.

٤ . مراد علال، منسق المنتدى المدني الأورومتوسطي.

٥ . نهاد أبو القمصان، المركز المصري لحقوق المرأة.

وقد أكد إعلان الرباط الصادر عن مؤتمر المجتمع المدني والذي طرح أيضا على الوفود الرسمية في المنتدى من أجل المستقبل ما يلي:

١ . إن منظمات وفعاليات المجتمع المدني تؤمن بشكل قاطع أن عملية الإصلاح في العالم العربي هى عملية داخلية يتولى زمامها كل الفعاليات الوطنية -حكومية وغير حكومية- التي تتطلع لإصلاح جاد وحقيقي يلبي تطلعات الشعوب في التقدم والتنمية والديمقراطية ولكنها في نفس الوقت تدين القمع بالقوة لمحاولات الإصلاح من الداخل في العالم العربي خلال عدة عقود مضت.

٢ . الاستعداد للتفاعل البناء مع مبادرة دول الثماني و"المنتدى من أجل المستقبل" ومع ممثلي الحكومات العربية المشاركة في هذا المنتدى، مثلما أبدت في السابق تعاملا إيجابيا مع مبادرات وآليات إقليمية ودولية مختلفة. وأن هذا الاستعداد للتعاون ينبع من الالتزام بالعمل من خلال جميع الآليات المتاحة من أجل المساهمة والمشاركة في تحقيق الإصلاح الجاد والحقيقي في كل دولة ، وذلك من موقع مستقل ذاتي وفي إطار جدول أعمال واستراتيجية ساهم المجتمع المدني في بلورة مبادئها وعناصرها في السنوات الأخيرة، عبر إعلانات ومشاريع وبرامج عمل عديدة.

٣ . أن القضيتين الفلسطينية والعراقية لا يمكن استخدامهما ذريعة لعدم الشروع بالإصلاح، رغم الإدراك بأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وما يرتكبه من جرائم منظمة بحق الشعب الفلسطيني وممتلكاته، والتعامل مزدوج المعايير مع حقوقه، علاوة على التباطؤ في إعادة السيادة الكاملة للشعب العراقي. يؤثر سلبا على ديناميكيات مشاركة النخب الثقافية والسياسية في عملية الإصلاح.

٤ . مطالبة حكومات دول الثماني بالتخلي عن إتباع المعايير المزدوجة تجاه كل قضايا العالم العربي، وانتهاكات مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية في كل دوله، واتخاذ مواقف معلنة جماعية ومنفردة إزاءها، بما في ذلك المساهمة في مراقبة الانتخابات العامة ومحاكمات الرأي ، وربط مستوى علاقات التعاون السياسي والاقتصادي بمعدل السير في طريق الإصلاح، ومدى وفاء كل حكومة بالالتزامات التي تقطعها على نفسها.

٥ . إن تفعيل دور منتدى قمة الثماني من أجل المستقبل، وتفعيل دور المجتمع المدني في المنتدى هما مهمتان مترابطتان تتطلبان التعامل مع المجتمع المدني كشريك متكافئ على قدم المساواة في كافة مراحل التحضير لاجتماعات المنتدى، وخلال اجتماعاته، بما في ذلك توفير المقومات اللازمة لمناقشة معمقة لرؤى ومقترحات وتوصيات المجتمع المدني، و التزام الحكومات العربية بعدم التحرش الأمني بمنظمات ووفود المجتمع المدني المشاركة في المنتدى وكل الملتقيات الدولية.

٦ . إن التعامل مع المجتمع المدني في العالم

العربي كشريك لا يجب أي ينحصر فقط في مناسبة اجتماعات المنتدى من أجل المستقبل، بل يجب أن يصير حقيقة يومية. فمن الضروري أن تدير الحكومات العربية في كل دولة على حدة حوارا جديا ومتكافئا مع المجتمع المدني حول سبل تنفيذ خطط الإصلاح والجداول الزمنية المناسبة. فمثل هذا الحوار لا يجب أن يشترط وجود وسيط من دول الثماني لكي يدور. وأن يحرص رؤساء الدول الثماني ووفودها عند زيارتهم للدول العربية، على عقد الاجتماعات مع فعاليات ومنظمات المجتمع المدني في هذه البلدان .

٧ . إن الاختبار الحقيقي لصدق نوايا الحكومات العربية تجاه قضية الإصلاح، هو أن تعلن هذه الحكومات الآن من الرباط، التزامها بالقيام بالمراجعة الفورية للقوانين الحاكمة لتأسيس ونشاط المجتمع المدني، وإعادة تكييفها على ضوء المعايير الدولية، ووقف محاكمات الرأي، والإفراج عن دعاة الإصلاح.

وفي هذا السياق توقف المؤتمر عند عدد من الأولويات المشتركة التي تساعد بشكل خاص علي تنمية قوى الإصلاح، وهي:

- إطلاق حرية امتلاك وسائل الإعلام وتدفق المعلومات.
- إطلاق حرية إنشاء وإدارة الأحزاب السياسية و النقابات والمنظمات غير الحكومية.
- إطلاق حريات التعبير وخاصة الحق في التجمع والاجتماع.
- رفع حالة الطوارئ -حيثما تكون سارية- وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية.
- ضمان حقوق النساء وإنهاء كل صور اللامساواة و التمييز ضد المرأة في الدول العربية.
- الإفراج الفوري عن دعاة الإصلاح والمدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي.
- التزام الحكومات العربية بقواعد الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد.
- تأكيد ارتباط الإصلاح الاقتصادي بالإصلاح السياسي الشامل القائم على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان.
- وضع السياسات والآليات التي تكفل توفير شبكات أمان فعالة للفئات الضعيفة والمتضررة من عمليات الإصلاحات الهيكلية، خاصة النساء والفقراء والأطفال والمجموعات الإثنية المهمشة تاريخيا.
- حث الحكومات على مراجعة مضامين الخطاب الديني في مناهج التعليم الديني وغير الديني وتطويرها، وتخصيبها بأفكار المجددين الدينيين. ومراعاة أن تعامل كافة الأديان والمذاهب معاملة متكافئة في برامج الإعلام ومناهج التعليم.

قضايا التحول الديمقراطي في دول جنوب المتوسط

بالتعاون مع المفوضية الأوروبية، نظمت مؤسسة الدراسات الدولية بجامعة مالطا مؤتمرا حول قضايا التحول الديمقراطي في دول جنوب المتوسط بمدينة فاليتا عاصمة مالطا.

يأتي هذا المؤتمر كتقليد سنوي في إطار تخرج دفعة جديدة من برنامج الماجستير في حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي، والذي ترعاه الشبكة الأورومتوسطية مع عدد من الشركاء في الدول الأورومتوسطية، من بينهم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

وقد شارك في حضور هذا المؤتمر من مركز القاهرة سماح قناوي بوصفها ضمن دفعة الخريجين لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

وقد تناولت المداولات وأوراق العمل التي قدمت في المؤتمر محورين أساسيين: أولهما حول نقاط الضعف والقوة الحالية الخاصة بنظم الديمقراطية والأنظمة الانتخابية في دول جنوب المتوسط. وثانيهما: التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في جنوب المتوسط.

كما تطرقت المداولات إلى دور الاتحاد الأوروبي والشبكة الأورومتوسطية في دعم مسار الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي.

جائزة "مارتن إينالس" لأكثم نعيسة رغم أنف الجلادين

أعلنت مؤسسة "مارتن إينالس" MEA قرار لجنة تحكيمها بمنح جائزتها في دورتها الثانية عشرة (العام ٢٠٠٥) للمحامي السوري أكثم نعيسة تقديرا لمواقفه في الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا.

واعتبرت المؤسسة، التي تتخذ من سويسرا مقراً لها في بيان بشأن الجائزة المسماة باسم الأمين الأول لمنظمة العفو الدولية، أن نعيسة "يجسد روح الحركة الديموقراطية في سوريا" من خلال نضاله طيلة ٣٠ عاماً.

أضافت انه من المقرر مثول نعيسة أمام المحكمة في ١٦ يناير ٢٠٠٥ لاتهامه "بمعارضة أهداف الثورة" و"بث معلومات كاذبة تستهدف إضعاف نفسية الأمة"، مشيرة إلى انه يواجه عقوبة السجن لمدة ١٥ عاما. وهو حاليا ممنوع من مغادرة بلاده.

وأوضحت المؤسسة ان نعيسة عوقب بالسجن ٦ مرات لمطالبته باحترام حقوق الإنسان كما تعرض للحبس الانفرادي والتعذيب

صرح هانس ثولن رئيس هيئة تحكيم الجائزة: "إن أكثم يمثل نموذجا غير عادي لرجل يستمر في النضال من أجل الحقوق الأساسية رغم المضايقات و التهديدات" و أضاف " كل منظمات حقوق الإنسان الإحدى عشر الأعضاء في هيئة التحكيم أجمعت علي التأكيد بأحقية أكثم بالفوز بالجائزة نظرا لكفاحه الدائم والطويل دفاعا عن حقوق الإنسان مدركا حياته وصحته للخطر". كذلك نوهت هيئة التحكيم بحقيقة الدعم الذي يحظى به أكثم نعيسة ونشاطه من قبل العديد من المنظمات العربية لحقوق الإنسان والشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان.

تتكون هيئة تحكيم الجائزة من إحدى عشرة منظمة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان ، من أبرزها منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومان رايتس ووتش والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان. وستقام حفلة جائزة مارتن إينالس في شهر سبتمبر/أيلول القادم في جنيف؛ وستقوم عدة قنوات تلفزيون بتغطية الحدث.

حصاد عام ٢٠٠٤

في الوقت الذي تتحدث فيه أغلب الحكومات العربية في مواقف ومبادرات عدة -على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية- عن أهمية الإصلاح وضرورته في المنطقة العربية وضرورة أن ينبع من داخل المجتمعات العربية تستمر الحكومات في سياساتها لإحباط مشاريع نابعة من الداخل عبر المواجهات الأمنية مع الإصلاحيين و إحكام القيود القانونية على الحركات الإصلاحية أو الانحراف عن مشاريعها الإصلاحية. فالجامع بين المبادرات الحكومية المتداولة في الفترة الأخيرة هو إكثارها من الحديث عما لا تستطيع أن تطبقه ولا ترغب في تطبيقه.

العالم العربي يتحدث عن الإصلاح ويقاومه !

معتز الفجيري

الردة في البحرين

وتثير التطورات التي تشهدها الساحة السياسية في البحرين وما اقترن بها من توترات في العلاقة بين السلطات والتيارات السياسية والأوساط الحقوقية مخاوف عديدة حول مسار العملية الإصلاحية في المملكة. فهناك مؤشرات كثيرة تدل على أن المشروع الإصلاحي الذي بدأ منذ انتقال السلطة للشيخ حمد بن عيسى عام ١٩٩٩ يعاني من أزمة فالإصلاح المقبول هو ما يتفق مع الخطوط العريضة والسقف الذي وضعته السلطة وأي تجاوز سيقود بالضرورة إلى تصادم معها. هذا ما تأكد مع اعتقال الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة وإغلاق مركز البحرين لحقوق الإنسان .وعلى الرغم من أن الملك أصدر مرسوم العفو عن الخواجة في ٢٢ نوفمبر وبعد الحكم عليه بالسجن لمدة عام إلا أن ذلك لا يثبت إلا التلاعب بالقضاء وتبعيته لإرادة الحاكم وغياب دولة القانون. فقد أرادت الحكومة البحرينية من مسلسل الخواجة أن يكون عبرة لغيره من الإصلاحيين لمراجعة مواقفهم قبل النيل منهم وإلقائهم في السجون.

من ناحية أخرى اتسم أسلوب السلطة في مواجهة مطالب المعارضة بعدم الاتزان فقد ووجهت التحركات السلمية للمعارضة من أجل تصحيح الخلل في التجربة الإصلاحية بالتضييق الأمني ونذكر هنا ما صاحب تنظيم المعارضة للمؤتمر الدستوري في فبراير الماضي، بمبادرة من الجمعيات التي سبق أن قاطعت الانتخابات البرلمانية . لتحديد أولويات للإصلاح ورفع مطالب الإصلاح للملك والحكومة.فقد حاولت الحكومة منذ البداية احتواء المؤتمر للحيلولة دون عقده ومنعت عددا من الشخصيات العربية والأجنبية من دخول البلاد، كما تم توقيف نحو عشرين من دعاة الديمقراطية أثناء سعيهم لجمع توقيعات على عريضة شعبية تطالب الملك بمراجعة الدستور المعدل وتوسيع أفق الإصلاح السياسي.

كما لم تستجب الحكومة البحرينية لتعديل القانون المنظم للجمعيات والصادر عام ١٩٨٩ والذي تقوم فلسفته على فرض الوصاية والتدخل الحكومي في عمل الجمعيات بل أعلنت الحكومة عن اعتزامها إصدار قانون للجمعيات السياسية يحتوى على سلبيات خطيرة من شأنها المصادرة على الحق في تكوين والانضمام إلى تنظيمات سياسية وضمان استقلاليتها عن الحكومة فضلا عن انكشاف النقاب عن مشروع قانون الاجتماعات العامة يعيد الدولة على حد قول أحد رموز المعارضة في البحرين إلى تقاليد حقبة قانون أمن الدولة.

محاكمات في السعودية

وتبدو الحالة السعودية الأكثر تعثرا في الإصلاح فالأبنية السياسية في المملكة على قدر كبير من التقليدية والجمود كما أن النظام يعتمد في بقائه على تحالف قديم بين الأسرة الحاكمة والمؤسسة الدينية الوهابية وعبر مصادرة كاملة للمشاركة الشعبية.

وعقب هزة سبتمبر شهدت البيئة الداخلية للملكة عددا من التغييرات المهمة التي عبرت عن رغبة في الإصلاح تجسدت بشكل أساسي في مجموعة من الوثائق والعرائض الإصلاحية المقدمة من مثقفين وشخصيات عامة ورجال أعمال وعدد من السيدات وقطاع من الأقلية الشيعية (بيان الإصلاح ،شركاء في الوطن ، وثيقة لحاضر الوطن ومستقبله) .

وقد تعامل النظام بحزم مع مطالب الإصلاحيين التي تحرف عن رؤيته وتتمادى في مطالبها.

وأبرز الأمثلة على ذلك هو مثول ثلاثة من الشخصيات الإصلاحية (متروك الفالح - علي الدميني - عبد الله الحمد) أمام المحاكمة السعودية بتهم تتعلق بزرع بذور الشقاق والانقسام وتوزيع منشورات سياسية واستخدام الإعلام للتحريض على معارضة الحكومة والتسبب في القلاقل السياسية بدعوتهم إلى الملكية الدستورية !! وكان قد قبض عليهم في ١٦ مارس مع ١٠ إصلاحيين آخرين أفرج عنهم فيما بعد التوقيع على تعهد بالتوقف عن عرائض الإصلاح والتحدث إلى الإعلام.

من ناحية أخرى أعلن مجلس الوزراء السعودي في ١٣ سبتمبر أن الحكومة تنوي تنفيذ القوانين التي تمنع على الموظفين العموميين والعسكريين من تحدي سياسات الحكومة عن طريق المشاركة مباشرة أو بشكل غير مباشر في إعداد أي وثيقة أو خطاب أو عريضة أو الدخول في حوار مع الإعلام المحلي أو الأجنبي أو المشاركة في اجتماعات يقصد بها معارضة سياسات الدولة" وقد جاء ذلك كرد فعل لتوقيع العديد من موظفي الدولة على العرائض المطالبة بالإصلاح.

تغييب إرادة الشعب التونسي في الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأخيرة

نموذج آخر تقدمه تونس التي شهدت تونس يوم ٢٤ أكتوبر ٢٠٠٤ الانتخابات الأولى منذ التعديل الأخير للدستور التونسي -والتي فاز فيها الرئيس التونسي وحزبه باكتساح- الذي أصبح يسمح للرئيس زين العابدين بن علي بترشيح نفسه للرئاسة متى رغب في ذلك ولم تختلف هذه الانتخابات عن أغلبية الانتخابات العربية من حيث عدم احترام المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة.

أجريت هذه الانتخابات وسط شروط دستورية وقانونية يصعب معها إجراء انتخابات

❖ موجز ورقة عمل تقدم بها معتز الفجيري للمنتدى المدني الموازي للإجتماعات الرسمية لمنتدى المستقبل في ديسمبر ٢٠٠٤ .

حرة وتنافسية وفي ظل مناخ استبعادي يقيد الحق في الترشيح و لا يكفل الحق في حرية التعبير والصحافة والتجمع، في ظل سيطرة الحزب الحاكم على كافة مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسة القضائية، وفي وقت يتواصل فيه اضطهاد واعتقال المعارضين السياسيين، فحسب التقديرات يتواصل في تونس حبس مئات المساجين السياسيين من بينهم عشرات يقبعون في الحبس الانفرادي منذ ما يزيد على عشر سنوات. كما أن عددا كبيرا من الذين حوكموا من أجل آرائهم وأنشطتهم السياسية لم يستردوا حقوقهم المدنية والسياسية.

التحايل على مفهوم الإصلاح في مصر

وبينما تصر الحكومة المصرية على تقديم نفسها بأنها أول من خطى بخطوات حثيثة في الإصلاح السياسي، فقد طرحت الحكومة المصرية مفهومها للإصلاح في المؤتمر الأخير للحزب الوطني والذي وصف على حد قول أحد المعلقين السياسيين في مصر بأنه مؤتمر اللاءات الثلاثة) لا لتعديل الدستور - لا لانتخاب رئيس الجمهورية - لا لوقف قانون الطوارئ) .جاء المؤتمر بعنوان الفكر الجديد وأولويات الإصلاح و قد منح الأولوية لقضايا الاقتصاد دون السياسة عبر مقولة "الاقتصاد أولا" والتي يستخدمها نظام مبارك منذ تسعينيات القرن الماضي دون المساس بالمسائل الأساسية التي تواجه النظام السياسي في مصر فرفضت قيادات الحزب مطالب المعارضة بإحداث تعديل للدستور يتيح انتخابات رئاسية تنافسية عام ٢٠٠٥ ويفرض حدا على عدد الولايات الرئاسية وإنهاء حالة الطوارئ القائمة منذ ٢٣ سنة المعوقة للحياة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ورفع القيود عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، بل خرجت الحكومة المصرية بدلا من ذلك بمبادرة متواضعة لا تعكس تغييرا في فلسفة التقييد والسيطرة لقانون الأحزاب السياسية وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانون النقابات المهنية "فحصيلة المؤتمر الأخير للحزب الوطني الديمقراطي ، الذي رفض من الأساس برنامج الأحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني للإصلاح من دون مناقشته، أن الحكومة المصرية ليست مهتمة بتنفيذ إجراءات من شأنها أن تدخل تغييرا أساسيا على طبيعة الحياة السياسية المصرية ".

المستنقع في دار فور

أما في السودان فقد تقاعست حكومة الخرطوم بشهادة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية عن الوفاء بالتزاماتها وفق القانون الدولي والوطني ووفق التعهدات العديدة التي أخذتها الحكومة على عاتقها من أجل إنهاء المأساة الإنسانية في دار فور. وكما هو معروف الآن فقد كلفت الأزمة مواطني الإقليم حوالي الثلاثين ألف قتيل، وأجبرت أكثر من مائتي ألف من اللاجئين على عبور الحدود إلى تشاد، فضلا عن مليون ومائتي ألف نازح يواجهون خطر الأمراض والمجاعة ونقص إمدادات المياه والدواء ، إضافة إلى حالات عديدة من اغتصاب النساء والأطفال. لقد أدى قصف الطيران الحكومي، إضافة إلى هجمات المليشيات الحليفة للحكومة "الجنجويد" إلى حرق عشرات القرى والمزارع ونهب الممتلكات كل ذلك دون عقاب وبحصانة ممنوحة من حكومة الخرطوم.

وتصر الحكومة على اتباع نهجها المعادي التآمري لكل ما يثار حول انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي تجري في الإقليم، فقد أعطت الحكومة السودانية منذ بداية سيناريو الأزمة ضوءا أخضر للمجتمع الدولي بالتدخل عندما تباطأت في الانصياع لمبادئ القانون و العدالة واختارت الحل الأمني دون الحل الإنساني والسياسي.

تكميم الأفواه في سوريا

ومازال ملف حقوق الإنسان في سوريا يثير المزيد من علامات الاستفهام فقد ازداد الأمر سوءا في الفترة الأخيرة على إثر مزيد من الاعتقالات التعسفية لنشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين وزيادة حالات التعذيب والمعاملة غير الإنسانية للسجناء واستمرار العمل بمحاكم أمن الدولة والمحاكم العسكرية ومواصلة الحكم بالطوارئ دون انقطاع منذ عام ١٩٦٣ .

وأقدمت السلطات السورية على اعتقال المحامي أكثم نعيسة رئيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في ١٣ إبريل ٢٠٠٤ بواسطة الأمن العسكري باللاذقية وظل محتجزا طويلا دون توجيه تهمه إليه، ودون إتاحة معلومات حول مكان احتجازه، أحيل أكثم فيما بعد لمحكمه أمن الدولة العليا بتهم تتعارض مجملها مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخاصة العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المصدق عليه من جانب الدولة السورية، كالحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التنظيم. فاشتملت الجرائم المنسوبة إليه على معاداة الثورة ونظام الدولة الاشتراكي ومناهضة أفكارها، والترويج لإشاعات كاذبة ومغرضة حول أوضاع البلاد، والانخراط في منظمة سرية لها صلات بالخارج، وقد سقطت هذه التهمة الثالثة بمرسوم العفو الرئاسي الصادر الشهر الماضي، وإذا ما تم تجريم أكثم فإن المواد القانونية التي يحاكم على أساسها تنص على عقوبات تتراوح أحكامها بين٣ سنوات و١٥ سنة، وجدير بالذكر أن الإجراءات المتبعة أمام هذه المحكمة التي مثل أمامها نعيسة تفتقد إلى أدنى المعايير الدولية الواجبة للمحاكمات العادلة، وقد انتقدت مرارا من جانب اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، فتشكيلها يشكك في استقلاليتها ومصداقية أحكامها، كما تنتقص الكثير من حقوق المتهم في الدفاع، ولا يجوز الطعن على أحكامها التي تسري بتصديق رئيس الجمهورية. وعلى الرغم من صدور قرار المحكمة بإخلاء سبيل نعيسة إلا أن التهم لا تزال عالقة والمحاكمة لا تزال مستمرة.

وكانت لجان حقوق الإنسان السورية قد قادت حملة من أجل رفع حالة الطوارئ، وتبنت لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا عريضة شعبية وصلت التوقيعات فيها إلى ما يزيد على ٧٠٠٠ مواطن ومواطنة تطالب السلطات السورية برفع الطوارئ وإلغاء الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية التي نجمت عنها بما فيها إلغاء جميع المحاكم العرفية والاستثنائية ووقف الاعتقال التعسفي والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي وإعادة المنفيين إلى وطنهم بضمانات قانونية وإطلاق الحريات الديمقراطية بما فيها الحق في تأسيس الأحزاب والجمعيات المدنية. وفي التجمع السلمي الذي دعت إليه اللجان في ٨ مارس تجمع نحو ٦٠٠ من نشطاء اللجان ومناصريهم أمام مجلس الشعب السوري للإعلان عن مطالبهم في حدث يتم للمرة الأولى منذ ٤١ عاماً بشكل علني وسلمي وفي قلب العاصمة السورية. وكرد فعل قامت أجهزة الأمن بتفريق المتجمعين وألقت القبض على عشرات منهم ثم أطلق سراحهم بعد ساعات من احتجازهم.

وطبقا لتقارير عدد من منظمات حقوق الإنسان وصل عدد المعتقلين السياسيين في السجون السورية نحو ألفي معتقل من مختلف الانتماءات السياسية وقد أمضى بعضهم فترات طويلة تبلغ نحو ثلاثين عاماً وتخضع الاعتقالات في أغلبها إلى مشيئة أجهزة الأمن المختلفة والصلاحيات الاستثنائية الممنوحة لها بموجب قانون الطوارئ.

التمديد للرئاسة في لبنان

وسط ما يعرف من تدخل وضغوط سورية في لبنان قرر البرلمان اللبناني في سبتمبر الماضي إدخال تعديل استثنائي على المادة ٤٩ من الدستور-التي تحظر على الرؤساء الخدمة لأكثر من ولاية واحدة مدتها ست سنوات- لتمديد ولاية الرئيس إميل لحود ثلاث سنوات . وكان من المقرر أن تنتهي ولايته في نوفمبر ٢٠٠٤ .

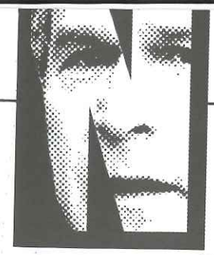

بعد إعادة انتخابه

هل يجرؤ جورج بوش على وقف جرائم التعذيب؟!

في أعقاب تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١ قال الرئيس جورج بوش "إن أمريكا استهدفت بتلك الهجمات لأننا أسطع منارة للحرية في العالم، ولن يتمكن أحد من حجب هذا النور ومنعه من الإشعاع" ولكن بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على هذا التصريح فإن سجل انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها حكومة الولايات المتحدة يحكي لنا قصة مختلفة.

ذلك ما يؤكده واحد من أحدث تقارير منظمة العفو الدولية الذي أصدرته في أواخر أكتوبر ٢٠٠٤ حول التعذيب والمساءلة في "الحرب على الإرهاب".

التقرير الذي يقع في نحو مائتي صفحة ويتناول التعذيب على أيدي القوات الأمريكية في سياق "الحرب على الإرهاب" يمضي قائلا: "لقد أصبحت صورة ارتطام الطائرات المختطفة ببرجي نيويورك التوأمين في ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١ بمثابة أيقونة للجرائم ضد الإنسانية. وإنه لأمر مأساوي أن يؤدي الرد على تلك الفظائع التي وقعت في ذلك اليوم إلى أيقونة أخرى للتعذيب والقسوة والإذلال. فهذه صورة شاب عار أسر في أفغانستان وهو معصوب العينين ومقيد اليدين ومكبل الرجلين ومربوط بشريط إلى حمالة. وهنا صور لمعتقلين مقنعين مربوطين بأرضية طائرة عسكرية لنقلهم من أفغانستان إلى الجانب الآخر من العالم، وصور لمعتقلين في أقفاص في القاعدة البحرية للولايات المتحدة بكوبا يركعون أمام الجنود مكبلين بالأغلال والأصفاد ومقنعين ومعصوبي الأعين، وصور تليفزيونية لمعتقلين يرتدون ملابس برتقالية اللون وهم مقيدون بالأصفاد وينقلون إلى أماكن الاستجواب أو على حمالات متحركة. وتلك صورة لمعتقل عراقي مقنع يجلس على الرمل وتحيط به الأسلاك الشائكة، وهو يمسك ابنه البالغ من العمر أربع سنوات. وهنا صورة من سجن أبو غريب لمعتقل مقنع يقف على صندوق ويداه ممدودتان وتتدلى الأسلاك من يديه وهو مهدد بالتعذيب بالصعق الكهربائي، وصورة لرجل عار يتكور على قضبان زنزانته، بينما يخيفه الجنود بكلاب هائجة وهم يبتسمون واثقين بأنهم سيفلتون من العقاب، وصور لمعتقلين أرغموا على اتخاذ أوضاع جنسية مهينة. إن العالم بأسره، وليس الولايات المتحدة فحسب، سيظل مسكونا بالرعب من هذه الصور وسواها لسنوات قادمة.

ويضيف التقرير أن النضال ضد التعذيب على أيدي موظفي الدولة يقتضي التزاما مطلقا وتقيدا صارما بالضمانات، وتبني سياسة عدم التسامح مع الجناة. وفي ذلك يؤكد التقرير أن حكومة الولايات المتحدة قد حققت فشلا ذريعا، وهي في أحسن الأحوال وفرت ظروفا للتعذيب والمعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة، وذلك بتعليقها للضمانات وعجزها عن الرد على الاتهامات المتصلة بالتعذيب وإساءة المعاملة منذ بدء الحرب على الإرهاب. وفي أسوأ الأحوال فقد سمحت بأساليب استجواب ضربت من خلالها عرض الحائط بالالتزامات الدولية للبلد بنبذ التعذيب تحت أي ظرف وفي جميع الأوقات. ويؤكد التقرير أن عقلية الحرب التي تبنتها الإدارة الأمريكية لم تكن تنسجم مع الالتزام بقوانين الحرب، بل ونبذت مبادئ حقوق الإنسان جانبا على طول الطريق.

وأكد التقرير أن مجموعة المذكرات الحكومية التي كشف عنها النقاب منذ تفجر فضيحة أبو غريب تظهر أن الإدارة الأمريكية بدلا من أن تضمن شن الحرب على الإرهاب من دون اللجوء لانتهاك حقوق الإنسان، فإنها كانت تناقش السبل التي يمكن لموظفيها بواسطتها تفادي الحظر الدولي للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

ويلاحظ التقرير النزوع الرسمي في الولايات المتحدة لتخفيف وقع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة، فعمليات قتل المدنيين وتشويههم تسمى "أضرار جانبية" وأفعال التعذيب تدعي أساليب "الضغط والإكراه" ويحذر التقرير من أن استخدام ألفاظ مخففة للالتفاف على الالتزامات القانونية يهدد بتعزيز التسامح مع انتهاكات حقوق الإنسان. وينبه إلى أن سلوك الإدارة الأمريكية بات متجها لرفض المعايير التي كثيرا ما يقال إنها تريد من الآخرين أن يلتزموا بها، وأن انتهاكات حقوق الإنسان التي تتردد الحكومة الأمريكية في أن تسميها تعذيبا عندما ترتكب من قبل موظفيها، تصفها الخارجية الأمريكية في تقاريرها بأنها تعذيب عندما ترتكب في بلدان أخرى. ومن ثم وحسبما يؤكد التقرير فإن ازدواجية المعايير قد أدت إلى تقويض مصداقية الخطاب العالمي للولايات المتحدة حول حقوق الإنسان.

وأعرب التقرير -الذي صدر قبيل أيام قلائل من انتخابات الرئاسة الأمريكية- عن أسف منظمة العفو الدولية لأن الرئيس بوش ومنافسه كيري قد تقاعسا خلال مناظراتهما الانتخابية عن التصدي لموضوع معاملة السلطات الأمريكية للمعتقلين في أفغانستان والعراق وجوانتانامو وفي معتقلات سرية وأماكن أخرى. وأكدت العفو الدولية أنه يتعين على المرشحين للرئاسة أن يلتزما بالعمل على منع أي شكل من أشكال التعذيب ضد المعتقلين الذين تحتجزهم الولايات المتحدة.

وحثت كلا المرشحين على التعهد بتشكيل لجنة تحقيق وتوفير ضمانات شاملة للوقاية من التعذيب وسوء المعاملة.

وأوصت العفو الدولية في تقريرها السلطات العليا بأن تعلن معارضتها كلية للتعذيب أينما وقع، وأن تراجع جميع السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالاعتقال والاستجواب، وبشكل خاص يتعين عليها وضع حد لممارسة الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي والسماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالاتصال بجميع المعتقلين الذين يتعين أيضا أن يتاح لهم الحق في الاتصال بالمحامين والأقارب والأطباء المستقلين وأن يتاح لجميع المعتقلين الحق في المثول أمام المحاكم لتمكينهم من الطعن في شرعية اعتقالهم. كما طالب التقرير السلطات بالكشف عن مصير وأماكن وجود المعتقلين الذين يقال إنهم محتجزون لدى الولايات المتحدة أو يخضعون للاستجواب من قبل موظفيها في بلدان أخرى، ووضع حد فوري لعمليات الاعتقال السري وعدم التواطؤ مع حكومات أخرى في ممارسة عمليات الاختفاء أو الاعتقال السري. وتعديل قانون العدالة العسكرية الموحد بصورة تضمن تجريم التعذيب صراحة بالإضافة إلى تجريم ممارسة المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أينما وقعت، والتأكد من أن جميع القوانين التي تجرم التعذيب تعتمد المفهوم الواسع لجريمة التعذيب المعتمد في اتفاقية مناهضة التعذيب.

كما طالب التقرير السلطات في الولايات المتحدة بأن ترفض علانية جميع الآراء -بما في ذلك تلك المتضمنة في وثائق حكومية سرية أو غير سرية- التي تبرز الحصانة لأي شخص يتسبب في ارتكابه أفعال التعذيب. بما في ذلك إصدار أوامر بارتكابها، وتقديم جميع الأفراد للمحاكمة ممن شاركوا

الإصلاح والتنسيق بين منظمات حقوق الإنسان

استضاف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فعاليات ورشة عمل حول قضايا التشبيك بين منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي وذلك في الفترة من ١٥-١٧ يناير ٢٠٠٤، جاءت ترتيبات هذه الورشة في إطار برنامج مشترك بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والشبكة البلقانية لحقوق الإنسان، بمشاركة ممثلين لعدد من المنظمات المصرية والعربية والفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

يهدف البرنامج إلى مناقشة وتحليل أساليب العمل والأطر الكفيلة بتعزيز العمل الشبكي في مجال حقوق الإنسان في المنطقة العربية، و طرح ومناقشة عناصر التعاون المستقبلي ما بين شبكة البلقان لحقوق الإنسان، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان والشركاء في العالم العربي. وقد عقدت ورشة العمل الأولي لهذا المشروع في سراييفو في نوفمبر الماضي .

وعلى هامش ورشة العمل نظمت للمشاركين زيارات ميدانية، للتعريف ببعض منظمات حقوق الإنسان العاملة في مصر، بغرض التعرف على خبراتها وتجاربها المؤسسية في مجال الدفاع عن وتعزيز حقوق الإنسان، وزيارات مماثلة لكل من جامعة الدول العربية، والمجلس القومي لحقوق الإنسان.

نداء العراق

وقد وجه المشاركون في الورشة في ختام أعمالها نداء من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة في العراق فيما يلي نصه:

تعلن المنظمات والشخصيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان المجتمعة في القاهرة يومي ١٥-١٧ يناير ٢٠٠٥ في إطار برنامج للتعاون بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان وشبكة البلقان لحقوق الإنسان، بهدف تعزيز التنسيق من أجل احترام حقوق الإنسان في العالم العربي، عن قلقها الكبير إزاء حالة حقوق الإنسان في العراق والخروقات التي تمارس من قبل جهات عدة.

لقد كان الأمل يحدونا بأن حالة حقوق الانسان ستتحسن بعد سقوط النظام الدكتاتوري في العراق، ولكن خلال الفترة المنصرمة لاحظنا أن انتهاكات حقوق الإنسان لازالت مستمرة، بل وتعددت الأطراف التي تمارس تلك الانتهاكات بمبررات متعددة .

إن ما يقلقنا كثيراً استهداف الطاقات العلمية في المجتمع العراقي من أطباء وأساتذة جامعات، والاعتقالات العشوائية وتهديم المنازل، والاختطاف والقتل على اساس الدين أو القومية.

إننا نناشد جميع الأطراف العمل على احترام عمل المنظمات المدنية الدولية والمحلية، وعلى وجه الخصوص الصحافة، كما نؤكد مطالبتنا بإطلاق سراح الصحفية الفرنسية فلورانس ابوناس ومساعدها العراقي حسين السعدي، واللذين تم اختطافهما مؤخرا في العراق.

إننا في الوقت الذي ندين فيه هذه الممارسات اللانسانية نطالب القوات المتعددة الجنسيات بتنفيذ التزاماتها التي يفرضها القانون الدولي الإنساني، كما نطالب الحكومة العراقية والأحزاب العراقية باحترام حقوق الانسان وإيقاف الاعتقالات العشوائية وحماية النساء من التمييز واحترام حقوق الأقليات الدينية. والعمل على إطلاق سراح السجناء الذين تم اعتقالهم دون أي إثباتات جنائية. كما ندين جميع الأعمال الإرهابية التي تمارس في العراق من خطف وقتل وترويع واستهداف منشآت البنية التحتية للدولة العراقية، بما في ذلك صناعة النفط.

الموقعون

الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
الرابطة التونسية لحقوق الإنسان
المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
جماعة تنمية الديمقراطية
الجمعية العراقية لحقوق الإنسان
ممثلي شبكة البلقان لحقوق الإنسان في الاجتماع

بهي الدين حسن:

من العار فرض شخص واحد على المصريين

أكد بهي الدين حسن، مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أن عام ٢٠٠٤ شهد تدهورا غير عادي في حالة حقوق الإنسان في مصر. وأضاف: على الرغم من أن الخلفية كانت واحدة، وهى كلمة الإصلاح. فإن هناك تدهورا نوعيا في عدة مجالات، كان أخطرها التوسع الهائل في الاعتقالات وعدد المعتقلين. خصوصا بعد حادث طابا، الذي بمقتضاه تجاوز عدد المعتقلين رقم الـ ٢٠ ألف معتقل، وفق المصادر الحقوقية. وأشار إلى أن التدهور الثاني كان التوسع في ممارسة التعذيب بقسوة وبشاعة، برزت في قضية جماعة الإخوان المسلمين، وآلاف المعتقلين، بعد الهجوم الإرهابي في طابا. وقال: إن النكسة التي أصابت كل التوقعات حول المجلس القومي لحقوق الإنسان، وقيامه بالحد الأدنى من وظائفه في الحد من الانتهاكات والممارسات على المواطنين.

وأضاف: إن المجلس في حد ذاته صار دليل إدانة جديد فيما يتعلق بعدم احترام الحكومة لحقوق الإنسان في مصر. واعتبر بهي واقعة السيدة/ وفاء قسطنطين، زوجة الكاهن، كاشفة عن مدى عمق التدهور الكامن بالتمييز لدى المواطنين الأقباط في مصر. وحول الاستفتاء على منصب رئيس الجمهورية في عام ٢٠٠٥، قال بهي: إنه من العار على بلد مثل مصر، بكل حضارتها وتاريخها ومكانتها الإقليمية والدولية، أن يفرض على المصريين التصويت لشخص واحد بنعم أو لا، بينما تنعم دول تحت الاحتلال بذلك الحق (فلسطين أو العراق)، أو دول لا يتعدى سكانها بضع عشرات من الألوف مثل تيمور الشرقية.

جاء ذلك من خلال تصريحات صحفية أدلى بها بهي الدين حسن إلى صحيفة "المصري اليوم" بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٥ .

حظيت الانتخابات الرئاسية الفلسطينية التي انتهت في التاسع من يناير بفوز محمود عباس "أبو مازن" مرشح حركة فتح، باهتمام واسع، حيث شكلت اختبارا صعبا لدى الفصائل الفلسطينية المختلفة وقدرتها على معالجة أمورها بطريقة ديمقراطية تتفادى مخاوف اندلاع العنف والاحتكام للسلاح. كما أن هذه الانتخابات التي جرت على أساس تعددي وبمراقبة دولية إلى جانب هيئات الرقابة المحلية، تلقي بظلالها على واقع عربي مخز لا تزال فيه بعض النظم التي تخلصت من الاحتلال منذ عدة عقود ترفض أن تقر لمواطنيها بحقهم في اختيار من يحكمهم من بين أكثر من مرشح. كما ينظر إلى هذه الانتخابات باعتبارها محطة أساسية قد تكون كاشفة لآفاق التطور والإصلاح داخل مؤسسات السلطة الوطنية وتعزيز دور المجتمع المدني، ولفرص التوافق على برنامج وطني يلبي تطلعات الشعب الفلسطيني في السلام والتخلص من نير الاحتلال.

هل الديمقراطية هي الحل لفلسطين؟

محي الدين سعيد

في هذا الإطار كان مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان قد نظم أمسية ثقافية في إطار صالون بن رشد قبيل أسبوعين من إجراء الانتخابات، وذلك تحت عنوان "الانتخابات الفلسطينية: هل تشكل نقطة تحول باتجاه احترام حقوق الإنسان وحكم القانون". تحدث خلالها كل من د. سمير غطاس- مدير مركز مقدس للدراسات السياسية بغزة، وفاتح عزام- مدر برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، ود. محمد السيد سعيد- نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، وأدارها عصام الدين محمد حسن- رئيس تحرير سواسية".

خيار حياة

بدأ سمير غطاس حديثه بالأمسية مؤكدا أن الديمقراطية لا تمثل بالنسبة للفلسطينيين خيارا نخبويا بقدر ما هي خيار حياة لأنها بالنسبة لهم شرط للتحرر والتنمية والحياة، مشيرا إلى أن التداخل الفلسطيني مع إسرائيل يفرض على الجانب الفلسطيني أن يكون متفوقا في كثير من الجوانب، خاصة في التجربة الديمقراطية، خاصة أن١٨٪ من سكان إسرائيل هم عرب يعيشون في كنفها ولابد أن يكون النموذج الفلسطيني الوليد ديمقراطيا لأن ذلك يمثل أحد الشروط الأساسية لاستمرار وحدة الشعب الفلسطيني.

وأكد أن هناك رغبة فلسطينية حقيقية تتجاوز النخب إلى شرائح الشعب الفلسطيني المختلفة في المطالبة بإصلاحات وحياة ديمقراطية حقيقية.

وذهب غطاس إلى أن الوضع الفلسطيني السياسي الديمقراطي متقدم عن الوضع العربي بشكل عام وإن كان لا يزال يلبي أو يمثل طموح الشعب الفلسطيني، مشيرا إلى أن الضغوط باسم الاصلاح التي كانت تمارس على الرئيس الفلسطيني الراحل عرفات من جانب شارون وبعض الأطراف الأخرى كانت جزءا من سياسة شارون ومن ثم سياسة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مدللا على ذلك بوجود دول عربية كثيرة تفتقد لأبسط قواعد الديمقراطية، ومع ذلك لم تمارس عليها مثل هذه الضغوط معتبرا أن ذلك يدلل على المعايير المزدوجة للمجتمع الدولي في النظرة لهذه الأمور.

من اليمين: محمد السيد سعيد، سمير غطاس، عصام حسن فاتح عزام

وأوضح غطاس أن أغلب التقديرات عن مرحلة ما بعد عرفات كانت متشائمة نظرا لمكانة عرفات لدى الشعب الفلسطيني وإمساكه بكل الخيوط الفلسطينية في يده، إلا أن الجانب الفلسطيني -والكلام لغطاس- استطاع وبشكل لافت تجاوز كل هذه التقديرات وتجاوز محنة غياب عرفات بسرعة معتمدا في ذلك على ثلاث مسائل: الأولى: توظيف اللحظة العاطفية التي نجمت عن فقدان عرفات. الثانية: قدرة حركة فتح على استثمار وضعها كقبيلة سياسية استطاعت أن توحد شتاتها وفصائلها التي انقسمت إليها في السنوات الأربع الماضية. أما الثالثة فقد تمثلت في اعتماد وسائل ديمقراطية في الحوار بين مختلف الفصائل الفلسطينية، وهذا ما جنب الفلسطينيين السقوط في الاضطرابات الأمنية أو السقوط في حرب أهلية.

وأكد غطاس أن الرئيس المنتخب لا بديل أمامه سوى تعميق الخيار الديمقراطي مشيراً إلى أنه لم يعد ممكنا استئساخ النموذج العرفاتي مرة أخرى، مشيرا إلى أن الوضع الفلسطيني مقبل على إعادة تقاسم الصلاحيات والسلطات بشكل مختلف لم يعهده إبان رئاسة عرفات. ودعا غطاس إلى ضرورة

فصل منظمة التحرير عن السلطة الوطنية.

ولاحظ غطاس أن ما يسمى بفصائل اليسار الفلسطيني فشلت جميعها في الإجماع على مرشح واحد يمثلها في الانتخابات. كما كان لافتا للنظر إحجام فصائل المعارضة الإسلامية عن الدخول بمرشح لها رغم أنها ولأول مرة قررت الدخول في الانتخابات البلدية والتشريعية، رغم أن هذه الانتخابات جرت على قاعدة أوسلو مثلها مثل الانتخابات الرئاسية. ولاحظ كذلك أن أعداد المرشحين المستقلين بلغت ضعفي عدد مرشحي الفصائل بما يحمل دلالة سياسية تؤشر إلى قرب احتدام صراع داخل نموذج المجتمع السياسي الفصائلي غير الصحي الذي تمثله ١٣ فصيلة أغلبها ليس له قواعد سياسية أو اجتماعية داخل الأراضي الفلسطينية وإنما يمثلون جزءا من إرث مرحلة بيروت والمنافي وأغلبها تم تخليقه في مكاتب أجهزة المخابرات العربية واستنفد أغلبها مهامه وبات ملحا إعادة تشكيل الخريطة السياسية الفلسطينية على أساس مجتمع مدني متحاور.

تغييرات حماس

وتطرق غطاس إلى مستقبل الانتفاضة في ظل الانتخابات معبرا عن اعتقاده بأن الانتفاضة كانت تحتاج لمراجعة مسارها ونتائجها التي آلت إليها حيث تأكد أن المخرج الوحيد لها هو اللجوء مرة أخرى لخيار الهدنة، وهو المخرج الوحيد الذي قد يحفظ ماء وجه الانتفاضة بعد تدهورها -حسب وصف غطاس- وتراجعاتها الأخيرة خاصة في العام الأخير.

وقال غطاس إن إعلان حماس أنها خاضت الانتخابات البلدية الماضية على قاعدة المجلس الوطني بإعلان الدولة الفلسطينية وليس على قاعدة أوسلو ليس سوى تخريجة بلاغية لفظية لإدراكها بالأزمة التي ستواجهها، سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الإقليمي والدولي إذا لم تشارك في هذه الانتخابات.

وأعرب عن اعتقاده بأن حماس تحرص على خوض الانتخابات الأدنى مثل البلديات لتخلق سلطة موازية للسلطة الرسمية سعيا لتحقيق النموذج الجزائري في التسعينيات، موضحا أن تحقق هذا النموذج يتطلب تفكيك السلطة، وحذر من أن تجاهل خصوصية الوضع الفلسطيني قد يقود عمليا إلى النحر أو الانتحار.

وأكد غطاس أن المساحة المتاحة في ضوء استحقاق انتخابات ٩ يناير هي إصلاح الوضع الداخلي، لأن عرفات كان يعطل ويعيق كافة الإصلاحات الداخلية ويربطها بتحقيق تقدم في مسار التسوية السياسية. وأكد غطاس أن هناك مساحة واسعة بالفعل لإصلاح الوضع الداخلي الفلسطيني وإعادة ترميم البنية الداخلية التي دمرها الاحتلال وتقليل حجم الفساد وإقامة مجتمع مدني حقيقي وفصل القضاء عن السلطة، واحترام حقوق الإنسان.

استطلاعات ونتائج

فيما لفت فاتح عزام مدير برنامج دراسات اللاجئين والهجرة القسرية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة إلى افتقاد البلاد العربية جميعا مراكز استطلاعات الرأي في الوقت الذي يوجد فيه في فلسطين العديد من المراكز التي تعمل بشكل دوري ومستمر على استطلاع آراء المواطنين الفلسطينيين في مختلف الأحداث وآخرها استطلاعات الرأي حول الانتخابات الرئاسية والتي قام بها المركز الفلسطيني للدراسات البحثية والمسحية والمركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي، مشيرا إلى أن هذه المراكز تقدم نتائج تحمل دلالات مهمة، ومن ذلك تأكيد استطلاعات الرأي الأخيرة أن الانتخابات ضرورة أساسية ليس لإضفاء الشرعية على التمثيل الفلسطيني فحسب، ولكن أيضا لفتح أبواب المستقبل وفتح آفاق جديدة وإمكانات للتحرك وكسر الجمود القائم والوضع المأساوي الذي وصل إليه الشعب الفلسطيني في السنوات الأخيرة.

أضاف عزام أن استطلاعات الرأي توقعت مشاركة أكثر من ٩٠٪ من الناخبين في الانتخابات الرئاسية وأن ٧٠٪ منهم سجلوا أنفسهم بالفعل إلى جانب توقع فوز أبو مازن بنسبة ٥٥٪ ومنافسة مصطفى البرغوثي له بقوة بما قد يضعف -حسب عزام- من القوة التي سيتمتع بها أبو مازن عند انتخابه.

وأشار عزام إلى أنه من الواضح أن الولايات المتحدة وإسرائيل تريدان فوز أبو مازن وأنه بحكم تاريخه يتصورون أنه قادر على الاستمرار في عملية التفاوض مع إسرائيل بغير التعنت الذي واجههم به عرفات في الفترة الأخيرة.

ولفت إلى أن الجانب الآخر والمثير في مشهد الانتخابات هو موقف منظمتي حماس والجهاد الإسلامي واللتين تصران على الاستمرار في الانتفاضة وتحرير فلسطين بقوة السلاح، وفي نفس الوقت يبدون الاستعداد للدخول في المجال السياسي غير المسلح ويتنقلون بين الأمرين في الحديث والممارسات العامة، ورأى عزام أن الذي يمكن أن يصوتوا لحماس في حالة وجود حزب سياسي لها لن يتعدوا نسبة ١٧٪ من الناخبين الفلسطينيين.

وأكد عزام أن غالبية المجتمع الفلسطيني في الضفة وغزة يدعم خيار الهدنة والعودة للمفاوضات وحسب استطلاع الرأي يعتقد الكثيرون منهم أن بالإمكان التوصل لاتفاق مع حكومة شارون لما يتمتع به شارون من قوة كافية لتنفيذ اتفاقياته التي قد يصل إليها عبر المفاوضات، لكن عزام يرى أن استطلاعات الرأي تكشف عن أنه مع دعم الكثيرين في الضفة وغزة لوقف العمليات العسكرية فور انسحاب القوات الإسرائيلية، فإن هناك آخرين كثيرين ما زالوا يؤمنون باستمرار العمليات حتى بعد انسحاب إسرائيل من غزة.

وأشار إلى أن استطلاعات الرأي تكشف أيضا عن مطالبة أكثر من ٩٠٪ من المشاركين فيها بمحاربة الفساد وإنهاء فوضى السلاح الذي يوجه ضد أبناء الوطن مشيرا إلى أن ذلك الأمر يختلف عن عسكرة الانتفاضة.

وحول إشكالية مشاركة اللاجئين الفلسطينيين من الخارج في الانتخابات أوضح عزام أن الانتخابات تجري على قاعدة أوسلو والمشاركة فيها وفق الاتفاق هى لمن يملك هوية وهذه الهوية مبنية على الهوية الإسرائيلية المعترف بها من قبل إسرائيل، ومن ثم فإن غير المقيم داخل الأراضي المحتلة لا يستطيع المشاركة في العملية الانتخابية.

ثقافة عربية

وتحدث الدكتور محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام عن تحول الحالة الثورية الفلسطينية بشكل سريع إلى بيروقراطية سياسية وعسكرية أخذت فيها كل صفات النظم العربية من تسلط وتعسف في استخدام السلطة، كما لم تقدم هذه الحالة قيادة ميدانية حقيقية في ظل مواجهة واحدة من أكبر القوى العسكرية في العالم.

واعتبر الدكتور سعيد أن أبو مازن سيكون مرشح البيروقراطية الأمنية السياسية وأنه سيكون استمرارا للمرحلة العرفاتية من حيث تجميع كل مقاليد السلطة في يده، مشيرا إلى أن المجتمع الفلسطيني يعاني حالة من اللامدنية في ظل عدم ضبط الجهاز العسكري عن طريق حكم القانون، مؤكدا أن الحالة المدنية للمجتمع الفلسطيني هى وحدها القادرة على القيام بعملية "غسيل" أو فرز للمؤسسات الفلسطينية في ظل ما مرت به هذه المؤسسات من بيروقراطية وفساد طوال السنوات الماضية وقال الدكتور سعيد إن ترك البيروقراطية تستمر في التحكم في المجتمع الفلسطيني لا يعني سوى استنساخ نموذج عربي جديد على أرض فلسطين وقيام دولة مثل باقي الدولة العربية بكل مشكلاتها وممارساتها السلبية وغير الديمقراطية، مشيرا إلى أن الثقافة السياسية العربية وما تحمله من صراعات أيديولوجية متعددة اقتحمت بشدة الثقافة العربية والفلسطينية ومزقتها على طريقة تمزيق الأوراق، معتبرا أن الانتخابات الرئاسية الفلسطينية هى الانتخابات الشرعية الأولى والانتخابات الأهم في التاريخ الفلسطيني.

الضبطية القضائية مطرقة على حرية الفكر

صفاء عصام الدين
المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

طالبت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بإلغاء قرار وزير العدل بمنح الضبطية القضائية لرجال الأزهر على الكتب، وذلك لمخالفته الصريحة لنصوص الدستور والمواثيق الدولية التي تكفل حرية الرأي والتعبير والفكر والإبداع وأكدت المنظمة المصرية على ضرورة احترام الحكومة المصرية لالتزاماتها الدستورية والدولية فيما يخص الحق في حرية الرأي والتعبير والفكر والاعتقاد. كما أكدت على ضرورة تنقيح البنية التشريعية من النصوص التي تمثل انتهاكا لهذه الحريات. وأشارت في هذا السياق إلى أن قرار وزير العدل بمنح الضبطية القضائية للأزهر يخالف ويتجاوز الصلاحيات القانونية الممنوحة للأزهر بموجب قانون الأزهر ولائحته التنفيذية وهى الصلاحيات التي تعطي لمجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الحق فقط في إبداء الرأي فيما تتناوله المطبوعات والكتب من آراء وأفكار وبيان مدى اتساقها مع صحيح الدين.

ودعت المنظمة المصرية إلى إطلاق حملة من أجل الدفاع عن حرية الرأي والتعبير والفكر والإبداع تشارك فيها جميع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وتتضمن إصدار سلسلة من الكتيبات والمطبوعات تحمل اسم "دفاعا عن الحرية"، بهدف تعميق معنى الحرية وتجذيرها في المجتمع المصري، وتنظيم الندوات واللقاءات حول الحرية الفكرية في جميع محافظات مصر، وإنشاء شبكة عمل مشتركة لمواصلة الدفاع عن مفهوم الدولة المدنية ونشره بين المواطنين، وإصدار دورية شهرية بعنوان "مرصد للدولة المدنية". وقد جاء هذا في التقرير النوعي الذي أصدرته المنظمة المصرية في شهر أكتوبر ٢٠٠٤ بعنوان "الضبطية القضائية للأزهر مطرقة على حرية الفكر" وقد تعرض هذا التقرير لعدد من المحاور ذات الصلة بالرقابة على الأعمال الأدبية والكتب والمصنفات الفنية سواء من قبل السلطة الدينية أو رجال الأمن، وذكّر التقرير ببدايات حملات الإرهاب الفكري والتكفير التي فرضت على الأعمال الفكرية مشيرا إلى كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ علي عبد الرازق عام ١٩٢٦ والذي تم تكفيره وفصله من وظيفته وصودر كتابه، وأجبر صاحبه على الصمت المطبق وتغيير وجهته حتى وافته المنية، وأيضا كتاب "في الشعر الجاهلي" لطه حسين عام ١٩٢٧ والذي أجبرته الضغوط النفسية التي تعرض لها على أن يعدل في أجزاء من كتابه، بل وقد اتهمه البعض بالكفر غير أن القضاء برأه، وتوالت سلسلة تفكير المفكرين والكتاب واتسع نطاق المصادرات نزولا على ضغوط التعصب الديني، مثلما حدث مع رواية "أولاد حارتنا" لنجيب محفوظ وكتاب "مقدمة في فقه اللغة العربية" للويس عوض وكتاب "الحسين ثائرا وشهيدا" لعبد الرحمن الشرقاوي و"سوسيولوجيا الفكر الإسلامي" للدكتور محمود إسماعيل، وقد وصل الأمر إلى حد المطالبة داخل أروقة مجلس الشعب عام ١٩٧٨ بإحراق كتاب "الف ليلة وليلة" وكتاب "الفتوحات المكية" للصوفي الكبير محيي الدين بن عربي. ثم استعرض التقرير أوجه المصادرة التي تمت في عقد التسعينيات المنصرم الذي شهد موجة عارمة من مطاردة الفكر ومحاصرة أصحابه وتجريمهم ووصل الأمر إلى حد التصفية الجسدية في حالة الدكتور فرج فودة الذي اغتاله إسلاميون متطرفون.

ونبه التقرير إلى اتساع دور المؤسسة الدينية في مصر متمثلة في الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية التابع لها في فرض المزيد من القيود على حرية الفكر والإبداع في البلاد. منذ صدور فتوى الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة التي أعطت رخصة للأزهر في التصدي للأعمال الفنية والمصنفات السمعية أو السمعية البصرية .واعتبرت الأزهر الشريف هو وحده صاحب الرأي الملزم لوزارة الثقافة في تقدير الشأن الإسلامي للترخيص أو رفض الترخيص بالمصنفات السمعية والسمعية البصرية، وقد اعتبرت تلك الفتوى في ذلك الوقت مساهمة من مجلس الدولة في هدم أسس الدولية المدنية ومحاولة بعث الدولة الدينية من جديد.

وأكد التقرير على أن استمرار تطبيق تلك الفتوى حتى الآن يشكل انتهاكا لحرية الرأي والتعبير، كما يعد مخالفة للمواد ٤٧-٤٨-٤٩ من الدستور المصري والتي تقر حرية الرأي والتعبير بكافة صورها وأشكالها، وللمادة ١٩ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. وأشار التقرير إلى دور هذه الفتوى في توسع أعمال المصادرة التي شملت في ذلك الوقت مصادرة كتاب "قنابل ومصاحف" للكاتب الصحفي عادل حمودة، عن قصة تنظيم الجهاد الإسلامي ومصادرة كتاب "خلق الحجاب: موقف الجماعات الإسلامية من قضية المرأة" للكاتبة سناء المصري، ورواية "العراة" للصحفي والناقد الأدبي إبراهيم عيسى.

كما أورد التقرير عددا من نماذج المصادرة في السنوات الأخيرة من أبرزها: "سقوط الإمام" لنوال السعداوي و"مسئولية فشل الدول الإسلامية" للمفكر الإسلامي جمال البنا، بالإضافة إلى كتاب "سينمائية المشهد القرآني" للمؤلف ياسر أنور والذي تم رفضه ومصادرته من قبل مجمع البحوث الإسلامية عام ٢٠٠٣، والذي حاول فيه مؤلفه إثبات سبق القرآن الكريم السينما والتي تعتمد في مخاطبة المشاهد على الصورة والإيقاع والوجدان. وأكد أن آيات القرآن الكريم تحمل في طياتها مشاهد سينمائية بالغة الدلالة. ولكن جاء رفض مجمع البحوث لهذا الكتاب بدعوى إساءة الكاتب لجلال القرآن الكريم وهيبته والاستهزاء بالسلف الصالح.

وأشار التقرير أيضا إلى الآراء المتعددة حول تدخل السلطة الدينية في الرقابة على الأزهر ومن بينها آراء المفكرين والأدباء وناشطي حقوق الإنسان، الذين أعربوا عن رفضهم للقرار باعتباره قيدا إضافيا على حرية الفكر والإبداع، وسيعطي دوراً للأزهر أوسع مما يقرره القانون الذي يقتصر دوره على البحث في القرآن والسنة والشريعة وما يتعلق بها، ويبقى رأيه استشاريا في مسألة المصنفات الفنية، مؤكدين أنه برغم تحديد قرار وزير العدل مهمة الأزهر في تنظيم طبع المصاحف والأحاديث النبوية، إلا أنه لا يوجد ضمان حقيقي لعدم تعدي السلطات إلى غير ذلك وبالفعل فقد تعدى تلك الحدود واتجه إلى مصادرة الكتب الفكرية والأعمال الأدبية، واشار التقرير أيضا إلى بعض الآراء التي ترى أن المسألة تتعلق بالتحالف بين النظم الاستبدادية والتيارات الأصولية الإسلامية لضمان استمرارها. ففي لحظات اهتزاز السلطة وضعفها تحت حكم النظم الاستبدادية التي لا تستمد شرعيتها من صناديق الانتخابات، يحدث هذا التحالف والذي يرجع لحاجة كل طرف للآخر لحمايته، وأشار التقرير إلى أن الأمر تعدى مراقبة المصحف والأحاديث النبوية، بل إن مجمع البحوث الإسلامية اتجه إلى إضفاء القدسية على بعض الآراء الفقهية السلفية ومصادرة الآراء التي تتناقض معها. وأكد أيضا التقرير على أن الضغوط التي تمارسها المؤسسة الدينية الرسمية ربما تفوق ضغوطات الجماعات الإسلامية الأصولية، وذلك بحكم قرب الأولى من السلطة.

هل يتبنى المجلس القومي لحقوق الإنسان توصيات المثقفين؟!

سيد اسماعيل ضيف الله

هموم المفكرين والمبدعين في مصر باتت مطروحة على أجندة المجلس القومي لحقوق الإنسان حيث بادرت اللجنة الثقافية بالمجلس في التاسع من نوفمبر ٢٠٠٤ بتنظيم لقاء موسع ضم عددا من الكتاب أو المشتغلين بحق الإبداع الأدبي والفني والحقوقيين الذين قدموا شهاداتهم عبر ثلاث جلسات تناولت الأولى حرية الفكر، والثانية حرية الإبداع الأدبي والفني وخصصت الجلسة الثالثة للخلاصات والاستنتاجات الختامية من أجل تعزيز حرية الفكر والإبداع الأدبي والفني.

وأكد المشاركون على ضرورة النظر لحرية الفكر والإبداع ليس باعتبارها موضوعا يخص النخبة، وإنما بوصفها "أم الحقوق" وبالتالي فهى ترتبط ارتباطا وثيقا بنهوض مصر، بل أحد شروط النهوض في مصر. وقد أرجع المشاركون تراجع مكانة المجتمع المصري في مجال حرية الفكر والإبداع إلى عدد من الأسباب. وفي مقدمتها تشوهات البنية التشريعية والدستورية الناظمة للحريات، وغياب الضمانات السياسية للحرية، والعداء السياسي للإبداع، وتحالف المؤسسة السياسية مع المؤسسة الدينية في التضييق على الحريات وتكريس الأوضاع الراهنة، دون أن يمنع ذلك التحالف لجوء المؤسسات السياسية لقمع الحركات الأصولية المعارضة.

وأشار كذلك إلى سوءات النظام التعليمي الذي يقوم بتخريج عقول عاجزة عن التفكير العلمي والموضوعي فضلا عن الحوار مع الآخر سواء كان هذا الآخر داخليا أو خارجيا، وتكتمل الدائرة الخانقة لحرية الفكر والإبداع بانتقال ثقافة المنع والمصادرة إلى الجامعة لتصبح هذه الثقافة هى ثقافة القائمين على التعليم الجامعي، وبالتالي لا يحتاجون لأسانيد قانونية لإحكام الرقابة الأكاديمية ومصادرة الكتب من مكتبات الجامعة.

وفي هذا الصدد، انتقد بعض المشاركين ما تتعرض له الدولة من ابتزاز سياسي من قبل بعض تيارات الإسلام السياسي لتقييد حريات الفكر والإبداع، كما انتقدوا في الوقت نفسه رضوخ الدولة لهذا النوع من الابتزاز، سواء بالاستجابة أو تقييدها لحريات الفكر والإبداع وفرضها أشكالا مختلفة من الرقابة على الحريات الأكاديمية، أو بالمزايدة على تيار الإسلام السياسي عن طريق السماح للسلطة الدينية الرسمية، والممثلة في مشيخة الأزهر الشريف ومجمع البحوث الإسلامية بالتغوّل على اختصاصات وسلطات الأجهزة الأخرى التابعة للدولة.

وفي هذا الصدد، اختلف المشاركون حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه بصدد منصب شيخ الأزهر، فذهب فريق من المشاركين إلى ضرورة أن يكون منصب شيخ الأزهر بالانتخاب الحر المباشر من بين هيئة من كبار علماء الأزهر الشريف لمدة محددة، واتخاذ كل الخطوات التي تجعل الأزهر الشريف مستقلا عن الدولة، حتى لا تكون تبعيته للدولة أداة سياسية لتقييد حريات الفكر والإبداع. بينما رأى فريق آخر أن الدعوة لأن يكون منصب شيخ الأزهر بالانتخاب الحر المباشر وفصله عن الدولة سوف يجعل من هذا المنصب سلطة كهنوتية امتلكت الحق في مصادرة حريات الفكر والإبداع امتلاكا لا تنازعها فيه أجهزة وسلطات الدولة المدنية.

وقد طالب المشاركون بالإسراع في القيام بإصلاح دستوري وسياسي شامل، بما في ذلك إلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية المنافية للحريات ومبادئ حقوق الإنسان.

كما طرحوا عددا من التوصيات لتعزيز حرية التعبير والفكر والإبداع في مقدمتها:

أولا: رفع وصاية الدولة على الإعلام، وإلغاء وزارة الإعلام، وإطلاق حرية إصدار الصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، والشروع في مراجعة برامج ومناهج الإعلام المنافية لحرية الفكر والإبداع وقيم ومبادئ حقوق الإنسان، والمحرضة على التمييز ضد المرأة والآخر الديني.

ثانيا: رفع الوصاية السياسية والفكرية للدولة على التعليم الجامعي، وتعزيز استقلال الجامعات، وصيانة الحرية الأكاديمية وعدم التدخل في مناهج ومقررات الجامعات، وإطلاق حرية البحث العلمي، والنشاط الفكري والسياسي للطلاب والأساتذة في الجامعات، وإعادة المراجع العلمية التي صودرت من رفوف مكتبات الجامعات إليها، وإعادة الاعتبار للأساتذة الجامعيين الذين تعرضوا لألوان متعددة من القمع بسبب مواقفهم السياسية أو الفكرية أو العلمية.

ثالثا: رفع الوصاية الأبوية للدولة عن الفنون والآداب، وإطلاق حريات التعبير الأدبي والفني في كل المجالات.

رابعا: رفع كل أشكال الوصاية الدينية على حرية الفكر والإبداع، وإلغاء قرار وزير العدل بمنح حق الضبطية القضائية لأعضاء مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر، ووقف تحويل أجهزة الأمن الكتب إليه لمراجعتها، وإعادة الكتب التي صودرت للتداول بسبب توصياته، وحصر الدور الرقابي للمجمع بطبعات المصحف الشريف، مع مطالبته بالإعلان عن حقيقة عدد المصاحف المزورة التي تم ضبطها خلال نصف القرن الماضي.

خامسا: رفض كل توظيف للدين في تبرير الأهداف والمصالح السياسية للحكومة وللجماعات السياسية، باعتباره إساءة للدين، وإفسادا للسياسة، فضلا عن آثاره الوخيمة على حرية الفكر والإبداع والحريات العامة.

سادسا: حث المفكرين والمبدعين في كل المجالات على التلاحم والتضامن بصرف النظر عن الاختلافات الفكرية والسياسية والمدارس الفنية بينهم- دفاعا عن حرية الفكر والإبداع، باعتبار ذلك هما مشتركا للمفكرين والمبدعين، ومصلحة عليا للوطن، بدون تعزيزه لن تستطيع مصر النهوض من جديد. وإنشاء اللجان والهيئات اللازمة للاضطلاع بهذا الدور، وتعزيز دور النقابات الفنية والمهنية ومنظمات حقوق الإنسان في هذا المجال.

تلك كانت حصيلة ما توافقت عليه آراء عدد بارز من المشتغلين بالرأي والفكر والإبداع وحقوق الإنسان، والجديد فيها أنها تطرح لأول مرة على مائدة المجلس القومي لحقوق الإنسان، الذي يبدو أنه مازال يتلمس طريقه للبحث عن دور يكتسب به نوعا من المصداقية لدى الحقوقيين ولدى الرأي العام ويبرهن من خلاله بعد عام من إنشائه أنه لم يأت لتجميل وجه الحكومة، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: هل يتبنى المجلس القومي هذه التوصيات ويحولها لبرنامج عمل، أم تبقى حبيسة الأدراج؟ والأهم هل يمكن أن يتقدم المجلس خطوة في هذا السياق ترضي قدرا من تطلعات المثقفين والمبدعين ما لم تكن هناك إرادة سياسية لدى الحكومة وأجهزتها نحو التغيير والإصلاح وليس المراوغة!

اقتراحات جريئة
لإصلاح الأمم المتحدة

عبد النبي العكري
نشط سياسي وحقوقي بحريني

عقد في مدينة بادوفا الإيطالية خلال ١٩- ٢٢ نوفمبر ندوة بعنوان "استعادة الأمم المتحدة"، وتأتي هذه الندوة في مجرى النقاش الدائر حول إصلاح الأمم المتحدة في ضوء مشروع الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان لإصلاحها وتفاعلات هذا المشروع.

حضر الندوة ممثلون عن عشرات منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية والوطنية من القارات الثلاث، وأساتذة جامعة، وخبراء دوليون في العلاقات الدولية والاقتصاد وغير ذلك من الاختصاصات التي تعني بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وحضر عن العرب ممثلون من المغرب وفلسطين والبحرين، كممثلين لشبكات منظمات المجتمع المدني العربية والوطنية.

إن من أخطر الاختلالات في نظام الأمم المتحدة وممارساتها يتمثل في أن مجلس الأمن تجاوز صلاحياته على حساب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إضافة إلى كونه غير خاضع للحساب أمام الجمعية العامة. وهكذا أضحى مجلس الأمن يناقش ويقرر في كافة القضايا ولكن الأخطر هو أن قرارات المجلس لا تأخذ في الاعتبار مصالح الأسرة الدولية ومصالح الشعوب، إنما تتم استناداً إلى مساومات المعسكرين حتى انهيار المعسكر الاشتراكي في ١٩٩١، أما الأخطر فهو أنه بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفييتي، ورغم احتفاظ الاتحاد الروسي بكرسي الاتحاد السوفييتي في مجلس الأمن، فإن اختلال الميزان الدولي أدى إلى أن تصبح الولايات المتحدة القوة العظمى المنفردة بقيادة النظام العالمي والمقررة لمصيره، وهو ما انعكس على العلاقات الدولية، وعلى الأمم المتحدة.

عمدت الولايات المتحدة الى تهميش الأمم المتحدة كجهاز للإدارة الدولية الجماعية الأخرى للسير في ركابها، كما حدث في العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب إما الاتجاه الخطير الأخر، وهو انه على الرغم مما ينص عليه الميثاق في أن تكون جميع المنظمات الدولية الجديدة مرتبطة بالأمم المتحدة، فإن المنظمات المالية التي تشكلت بعد قيام الأمم المتحدة مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، مستقلة عن الأمم المتحدة ولا تخضع لمراقبتها، بل إن منظمة التجارة العالمية قد قامت وتعمل على حساب منظمة الأمم المتحدة للتجارة (اليونكتاد).

وتحولت الأمم المتحدة بأجهزتها ووكالاتها إلى بيروقراطية ضخمة تستهلك معظم ما هو مخصص من أموال واعتمادات لبرامجها، حيث يجرى اقتسام الحصص فيما بين الدول الكبرى، ويتم توجيه الكثير من نشاطاتها لخدمة هذه الدول وليس الدول الفقيرة في العالم الثالث والتي تشكل غالبية دولها.

هل من سبيل لإصلاح الأمم المتحدة ؟!

لقد طرح هذا السؤال الجوهري أمام المشاركين في ندوة بادوفا (استعادة الأمم المتحدة) والبعض أبدى يأسه من إمكانية إصلاح الأمم المتحدة وخصوصا في ظل استقواء الدول الكبرى الغربية، والضعف الشديد لدول العالم الثالث بل وفساد العديد من حكوماتها وتبعيتها للدول الغربية.

ولكن الغالبية العظمى من المشاركين في الندوة، مع تعدد اجتهاداتهم وآرائهم، يرون أنه من الضروري بل من الواجب النضال لاستعادة الأمم المتحدة لأنها بكل بساطة تخص البشرية وليس الدول الكبرى.

لا يمكننا هنا استعراض كل ما طرح من أوراق وآراء في الندوة ولكن يمكن تلخيص أهم المقترحات لإصلاح الأمم المتحدة:

١- مجلس الأمن: جعل حق الفيتو جماعيا لثلاثة من الخمسة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن مما يجعل اتفاقهم أكثر عدلا وعقلانية في معارضة أي قرار. وحصر صلاحيات المجلس على قضايا الأمن والسلم العالميين مع وضع معايير صارمة لمدى التزام جميع الدول الأعضاء الخمس عشرة بالمجلس (الدائمين والمناوبين) وخصوصا الدول الخمس الكبرى، وتعليق عضوية من يخرق منهم قواعد العلاقات الدولية والقانون الدولي لمدة محدودة، وحلول أعضاء احتياط محلهم خلال هذه المدة. وقد عارضت الأغلبية فكرة توسيع مجلس الأمن المطروحة حاليا، واقترح البعض أن تتم توسيع العضوية بحيث تشمل أكثر الدول سكانا بحيث تمثل قاراتها بشكل عادل يعكس تمثيل البشرية، كما اقترح البعض إنشاء مجالس أمن إقليمية مثل مجلس أمن لآسيا وآخر لأفريقيا وآخر للشرق الأوسط وآخر لأمريكا اللاتينية وآخر لوسط أوربا.

كما اقترح أن يخضع مجلس الأمن لرقابة ومحاسبة الجمعية العامة. كما اقترح أن تنبثق لجنة من الجمعية العامة تراقب المجلس يوميا وتصدر تقريرا يوميا حول حالة السلم والأمن في العالم، وتقدمها للمجلس والجمعية العامة.

٢- الجمعية العامة: اتفق الجميع أن يكون للجمعية العامة صلاحيات أوسع، بحيث تكون قراراتها ملزمة، والزام مجلس الأمن بتنفيذ القرارات المتعلقة بالسلم والأمن ومراقبة مجلس الأمن ومحاسبة أعضائه، بل وعزل من يخرق منهم قواعد العلاقات الدولية وإحلال البديل عنهم. بمن فيهم الأعضاء الدائمون. واقترح أن تخضع جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها للجمعية العامة، مع ما يتطلبه ذلك من استحداث أجهزة رقابية، اقترح كذلك أن يتم انتخاب الأمين العام من قبل الجمعية العامة، أما الاقتراح الجذري فهو أن يجرى انتخاب الجمعية العامة للشعوب إلى جانب الجمعية العامة الحالية للدول، بحيث تمثل منظمات المجتمع المدني الوطنية والإقليمية والدولية في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولكن لم تتبلور الصيغة العملية لهذا الاقتراح ولكنه اقتراح طوباوي صعب التحقيق.

٣- قوة سلام دولية دائمة: إذا كانت الحروب تكلف مئات البلايين فإن الوقاية منها ومعالجتها دوليا ستكلف بضعة بلايين، لو أقيم نظام دولي عادل وفاعل. وقد اقترح البعض إنشاء قوة سلام دولية دائمة في الدول ذات السجل الجيد تأتمر بأمر الأمين العام، وبأشراف مجلس الأمن، ولها صلاحية الحفاظ على السلم والأمن العالميين، والتدخل السريع بقرار من مجلس الأمن في حالة اعتداء دولة على أخرى، وفي حالة الحرب الأهلية أو نشوب نزاع مسلح بين دولتين وتكون مهمتها إيقاف العدوان ورد المعتدي لأراضيه وإزالة الاحتلال وتامين السلم الأهلي، والانتقال بالبلد المعنى إلى نظام ديمقراطي مستقل وقد يكون ذلك حلما أيضا لكنه حلم جميل.

وفي الجلسة الختامية للندوة جرى عرض الاستخلاصات المذكورة. كما اتفق على عقد ثلاث ندوات مخصصة لوضع آليات التحرك الجماهيري والضغط على الدول الأعضاء وعلى الأمم المتحدة.

إجراءات القبض على رئيس حزب الغد رسالة موجهة للأحزاب السياسية!

في تطور مفاجئ يلقي مزيدا من الشكوك حول الخطاب الإصلاحي للحكومة المصرية، أقدمت السلطات على إلقاء القبض على د. أيمن نور عضو مجلس الشعب ورئيس حزب الغد في التاسع والعشرين من يناير بعد اتخاذ إجراءات عاجلة لرفع الحصانة عنه بناء على اتهامه باصطناع توكيلات مزورة منسوبة لعدد كبير من الموطنين وتقديمها للجنة شئون الأحزاب لإقناعها بالشعبية التي يتمتع بها حزب الغد من قبل الموافقة عل تأسيسه مؤخرا، وذلك على الرغم من أن قانون الأحزاب لا يشترط أكثر من ٥٠ توكيلا. وقد تقرر تمديد حبس أيمن نور على ذمة التحقيق لمدة ٤٥ يوما.

وقد أعربت منظمات حقوق الإنسان المصرية عن استيائها الشديد تجاه الإجراءات التي طالت أيمن نور، وسجلت سبع منظمات مصرية تخوفها الشديد من أن هذه الإجراءات تحمل في طياتها رسالة للقوى والأحزاب السياسية الأخرى وخاصة وأن توقيتها يأتي متزامنا مع بدء ما يسمى بالحوار الوطني حول الإصلاح مع أحزاب المعارضة التي تتبنى برنامجا للإصلاح الدستوري وإعادة النظر في نظام انتخاب رئيس الجمهورية.

ولاحظت المنظمات السبع -وهى المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، والبرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز هشام مبارك للقانون والجمعية المصرية لمناهضة التعذيب، ومركز الأرض لحقوق الإنسان- إن إجراءات تفتيش مكتب ومنزل النائب البرلماني أيمن نور قد تمت من قبل رفع الحصانة عنه، وهو ما اعتبرته بشكل مخالفة صارخة للدستور المصري كما أن إجراءات القبض عليه التي جرت أمام مبنى مجلس الشعب قد صاحبها اعتداءات من رجال الأمن عليه. وناشدت المنظمات الموقعة على البيان المؤسسات الدولية والإقليمية التدخل لكشف ظروف وملابسات ما يتعرض له د. أيمن نور بحياد وشفافية.

وكانت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد أعربت عن استنكارها لما تعرض له أيمن نور من معاملة مهينة ولا إنسانية أثناء القبض عليه، وقد شمل ذلك حسبما ذكر النائب البرلماني في تحقيقات النيابة تعرضه للضرب أسفل العين وطرحه أرضا، كما تم وضع القيد الحديدي في يده بينما ربط الطرف الآخر في أحد الأبواب وأجبر على البقاء في وضع الانحناء لفترات طويلة.

وقد شملت الدفوع القانونية التي تقدم بها محامو أيمن نور عدم مسئولية الوكيل عما يقدم له من توكيلات رسمية من موكليه أخذا في الاعتبار ما استقرت عليه محكمة النقض من أن "الوكيل ليس له السيطرة على ما يقدم له من توكيلات، وكذلك انتفاء مبررات الحبس الاحتياطي باعتبار أيمن نور شخصية عامة لا يخشى من "إقدامها على الهروب، بالإضافة إلى مسئولية لجنة الأحزاب ومجلس الشورى عن تلك التوكيلات التي بحوزتهما منذ التقدم بطلب تأسيس حزب الغد وخاصة أن أحد اختصاصات اللجنة القيام بفحص المستندات المقدمة إليها من قبل طالبي التأسيس لأي حزب.

ودعت المنظمة للإفراج الفوري عن أيمن نور وإجراء تحقيق عاجل فيما تضمنته أقواله من ادعاءات بشأن التعذيب والمعاملة المهنية واللا إنسانية التي تعرض لها.

مشروع للإصلاح الدستوري في مصر

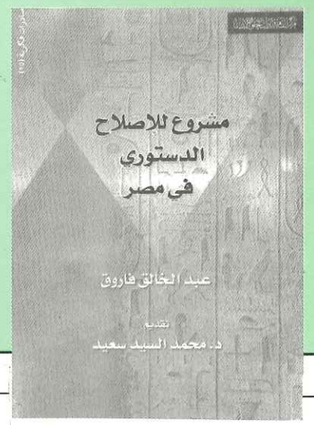

صدر مؤخرا عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان كتاب "مشروع للإصلاح الدستوري في مصر" للكاتب الأستاذ عبد الخالق فاروق، وقدم له الدكتور محمد السيد سعيد . يتعرض هذا الكتاب لقضية الإصلاح الدستوري، وهي القضية التي لا تزال موضع منازعة شديدة في الحياة السياسية المصرية.

يعالج الكتاب مسألة مستقبل الديمقراطية والصراع الاجتماعي في مصر، والمخرج الديمقراطي من ثنائية الداخل والخارج في قضية الإصلاح، من خلال مشروع مقترح للإصلاح الدستوري في مصر.